الوثائق الرسمية

# الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ٥١
الاثنين، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كمال (باكستان)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

**البند ٤٤ من جدول الأعمال (تابع)**

**تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات**

**تقرير لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات (A/51/48)**

**تقرير الأمين العام (A/51/228 و Add.1)**

**مشروع القرار (A/51/48، الفرع رابعا)**

**السيد فولر** (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، وتؤيد الدول المنتسبة التالية هذا البيان: بلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفينيا وقبرص وليتوانيا ومالطة، وتؤيد أيسلندا أيضا هذا البيان.

قبل ستة أسابيع، أكملت لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وقد رحب الاتحاد الأوروبي بالفرصة التي وفرها هذا الاستعراض لتركيز انتباه المجتمع الدولي على الحالة الخاصة والاحتياجات المحددة لأفريقيا. وقد قدمنا وجهات نظرنا في بيان مفصل أدلينا به أمام الاجتماع الاستعراضي ومن خلال تقديم ورقة موقف. وقد اغتنم الاتحاد الأوروبي تلك المناسبة ليؤكد من جديد بقوة التزامنا بتنمية أفريقيا بروح المشاركة والحوار. ونفعل ذلك مرة أخرى اليوم والجمعية تجتمع لاعتماد نتائج استعراض منتصف المدة.

لقد قيمت اللجنة المخصصة التقدم المحرز حتى اليوم في تنفيذ البرنامج الجديد واتفقت على توصيات لفترة السنوات الخمس المقبلة. ويسلم الاستعراض بأنه، بينما أحرز بعض التقدم المشجع في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي زيادة تطبيق الديمقراطية وفي التكامل الاقليمي ومنع الصراعات وإدارتها وحلها

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

على الصعيد الاقليمي، فإن هذا التقدم متفاوت، ولا يزال يتعين فعل الشيء الكثير كما ورد، في جملة أمور، في تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/50/885).

وفي هذا السياق، يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على مبادرته الأخيرة بالقيام بمشاورات رفيعة المستوى بشأن بناء السلم بعد انتهاء الصراع في غرب أفريقيا.

إن مناسبة استعراض منتصف المدة قد مكنتنا من وضع برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات في سياق الالتزامات ذات الصلة وخطط عمل السلسلة الأخيرة من القمم والمؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة، ومكنتنا أيضا من أخذ هذه الالتزامات بعين الاعتبار عند تقديم توصيات تتعلق بالعمل في المستقبل. وقد أكدنا مرة أخرى على توافق الآراء الجديد بشأن نهج متكامل للتنمية، نهج يضع الشعوب في مركز جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالطابع ذي المنحى العملي للوثيقة الختامية للاجتماع الاستعراضي والتوصيات المقدمة بشأن مسائل مثل تعزيز تطبيق الديمقراطية وإشراك المجتمع المدني، والحكم الصالح، وتنمية القطاع الاجتماعي، والاصلاح الاقتصادي، والبيئة والتنمية، والدين، والتجارة وتنويع الاقتصادات، وبناء القدرات، والتعاون بين بلدان الجنوب.

ونشيد بالالتزامات المتعهد بها على الصعيد الوطني بتنفيذ التوصيات ذات الصلة، بوسائل منها التعبئة الفعالة والاستخدام الكفء للموارد المحلية وزيادة الموارد المخصصة للقطاع الاجتماعي.

إن نتائج الاستعراض جاءت ثمرة مفاوضات مستفيضة كانت مفتوحة أمام جميع الدول. وقد عمل جميع الذين اشتركوا فيها بدأب لتحقيق توافق في الآراء. وينبغي الآن أن تعتمد نتائج هذا الاستعراض رسميا؛ ويجب تحاشي الازدواجية في الجهد المبذول من خلال إعادة فتح توافق الآراء الذي تم التوصل إليه.

ويظل دعم المجتمع الدولي على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف مسألة جوهرية. وفي الواقع أنه منذ الاجتماع الاستعراضي، وافق المجتمع الدولي على القيام بعمل، من خلال مبادرة الدين التي أخذت زمامها البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، بشأن إحدى أهم المسائل التي طرقت في الاستعراض. وبالاضافة إلى ذلك، أوضح نادي باريس أنه على استعداد لتجاوز شروط نابلي لتخفيض الدين بنسبة تصل إلى ٨٠ في المائة للبلدان المؤهلة للحصول على إغاثة إضافية في إطار مبادرة البلدان الفقيرة، على أساس كل حالة على حدة، ووفقا للقواعد المعمول بها لديه للوصول إلى مخرج من الدين غير المطاق.

وفي شهر تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام أتيحت لنا فرصة لزيادة تعزيز دعمنا للتكامل الاقليمي في أفريقيا عندما اجتمعت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأوروبي على المستوى الوزاري في ويندهوك بناميبيا واتفقا على توطيد التعاون وزيادته في مجالات مثل تعزيز الديمقراطية، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وإزالة الألغام، وتعزيز التكامل الاقليمي، وتعزيز التجارة والاستثمار مع الجنوب الأفريقي وداخله.

ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما كاملا بدعم البلدان الأفريقية في جهودها لتحقيق التنمية المستدامة. ونغتنم هذه الفرصة لكي نؤكد من جديد التزامنا ببذل الجهود لنصل، في أقرب وقت ممكن، إلى الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وللأهداف ذات الصلة المتعلقة بتقديم المساعدة إلى أقل البلدان نموا، التي تقع الأغلبية منها في أفريقيا. ونعتقد أن هذه المساعدة ينبغي أن توجه إلى أفقر البلدان وإلى أفقر الشرائح في المجتمعات. إن مبادرة ٢٠/٢٠، التي بمقتضاها توافق البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية المهتمة على تخصيص ٢٠ في المائة تقريبا من المساعدة الإنمائية الرسمية و ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية للبلدان النامية، على التوالي، للبرامج الاجتماعية الأساسية يمكن أن تؤدي دورا مفيدا.

وغني عن القول إن دور منظومة الأمم المتحدة دور مركزي في أي تنفيذ ناجح لنتائج استعراض منتصف المدة. ومن المهم أن يؤيد جميع المهتمين مبادرة الأمم المتحدة الخاصة بشأن أفريقيا على نطاق المنظومة بوصفها سبيلا لتنفيذ البرنامج الجديد لأفريقيا على نحو منسق وعلى نطاق المنظومة. ونؤيد الجهود التي تبذلها مختلف الصناديق والبرامج بالاشتراك مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة لاعطاء أولوية لأفريقيا ولاعادة تكييف البرمجة، وهي أمر ضروري، حيثما كان مناسبا، في ضوء نتائج استعراض منتصف المدة وتقييمات التقدم المحرز في تنفيذ القمم والمؤتمرات.

وفي الختام يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا نتائج استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، ونحن ملتزمون بتأييد تنفيذ التوصيات، التي نأمل أن تفضي إلى تحقيق تقدم حقيقي في تعزيز القدرة البشرية والاجتماعية وفي تعزيز الأداء الاقتصادي وحماية البيئة، وبذلك نرسي دعائم قوية من أجل مستقبل أفضل لجميع أبناء أفريقيا.

**السيد بيتريلا** (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تشارك الأرجنتين في هذه المداولات لأسباب رئيسية ثلاثة. السبب الأول إننا نعتقد أننا بهذه المشاركة نشيد بقطاع بالغ الأهمية من قطاعات الأمم المتحدة، لا يمكن بدون إسهامه الجوهري، في حقيقة الأمر، إجراء أي تغيير في الجمعية العامة. وبالتحديد، دون مبادرة ودعم البلدان الأفريقية بشأن مسائل مثل نزع السلاح وحقوق الإنسان والتنمية والبيئة - وهذا قليل من كثير - ما كان لهذه المسائل أن تظهر أو تعالج بنجاح في منظمتنا.

وقد كانت المجموعة الأفريقية، بعددها الكبير، هي المهندس لأهم تقدم محرز في الأمم المتحدة. فقد وضعت، في تحالف وثيق مع مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمجموعات الإقليمية الأخرى، الأسس الراسخة للنظر الفعال في الكثير من الصراعات التي شهدتها الأمم المتحدة ولا تزال تشهدها.

ولهذه الأسباب جميعا، نعتقد أنه قد آن الأوان الآن لأن تبدأ الأمم المتحدة في إيجاد طريقة لكي تعيد للمجموعة الأفريقية ولأفريقيا جزءا من الإسهامات العظيمة التي قدمتها حتى الآن. ونعتقد بصفة خاصة أننا يجب أن نعزز جميع المبادرات التي يمكن أن تدفع تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وينبغي لهذه المبادرات أن توفر فرصا هيكلية للتنمية لا أن تحاول فقط مواجهة آثار الفقر.

والسبب الثاني لمشاركتنا في هذه المداولات هو أننا نود أن نؤيد تقرير الأمين العام (A/51/228)، بشأن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وبالتالي، فإن النظر في الأفكار المعروضة من جانب الأمين العام في قسم الموجز من ذلك التقرير أمر بالغ الأهمية. وقد ذكرت المشاكل ذات الأولوية، مثل الحكم الصالح، وتنمية الموارد البشرية والمدخرات العامة: وبإيجاز، كل شيء يندرج تحت عنوان الديمقراطية والمسؤولية في البلدان الأفريقية.

وقد ذكر الأمين العام أيضا ضرورة تسوية النزاعات التي تؤرق بلدان تلك القارة. وفي هذا السياق، نعتقد أن أفريقيا قد زودت المجتمع الدولي بأمثلة قيمة للغاية يمكن تطبيقها لتسوية الصراعات الحالية دون عنف.

ويجب أن نسأل أنفسنا كيف تمكنت أفريقيا من هضم ميراث الاستعمار ومشاكل الفصل العنصري والصراعات الإقليمية - التي تعتبر في جوهرها صعبة جدا على الحل - والآن تجد نفسها من ناحية أخرى، في مواجهة مشاكل عنيفة تبدو غير قابلة للحل في مجتمعاتها هي. يبدو لنا أن هناك تناقضا بين المشاكل التي تغلبت عليها الحكومات والشعوب الأفريقية في وقت ليس بالبعيد، والمشاكل الأفريقية التي تظهر اليوم على جدول الأعمال السياسي للأمم المتحدة.

إن النجاح في الإصلاحات، وفي تعزيز القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة النشاط في العملية الديمقراطية وتقوية المجتمع المدني عناصر أساسية لبرنامج التنمية، وتعتمد إلى حد كبير على دعم المجتمع الدولي فيما يتعلق بالموارد والإرادة السياسية، ولهذا، نود أن نهنئ حكومة اليابان على عقدها سلسلة من الاجتماعات لوضع أسس لتحديد أحكام التعاون الدولي. ونجد من المهم، بل من الأمور الأساسية في هذه المداولات أن تعلم الاستنتاجات التي توصل إليها مؤخرا

مؤتمر طوكيو الدولي الرفيع المستوى المعني بالتنمية الأفريقية.

كما نولي أهمية للأنشطة المعلنة من جانب مجموعة الـ ٧ في ليون، فرنسا، وللقرارات التي اعتمدت في إطار مؤسسات بريتود وودز المالية من أجل التخفيف من عبء الدين الخارجي على الدول الأفريقية.

وأخيرا، في سياق الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في سنغافورة، من الضروري من أجل مستقبل أفريقيا وبقية العالم النامي، أن تصاحب عملية زيادة فتح الأسواق الجارية حاليا في بلداننا، عملية حقيقية وبعيدة المدى للقضاء على الحواجز التجارية التي لا تزال موجودة. وبهذا نضمن فتح الطريق أمام منتجات البلدان النامية.

والسبب الثالث الذي يجعلنا نشارك في هذه المداولات هو أن نبدأ التفكير في إمكانيات التعاون بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي هذا السياق، أعتقد أن كلا من المنطقتين تتوفر لديها درجة كبيرة من الاتفاق على الموضوعات الأساسية. ومن بين هذه الموضوعات، على سبيل المثال، الأمن. فتوقيع معاهدة بليندابا في القاهرة، مصر، في نيسان/أبريل الماضي يمثل إسهاما جديدا صوب الهدف النهائي وهو القضاء الكامل على الأسلحة النووية. وتوجد نقاط عديدة أخرى ومسائل عديدة أخرى متفق عليها.

وفيما يتعلق بالأرجنتين وأفريقيا، أنشأنا منذ بضع سنوات صندوقا للتعاون الأفقي. وتوجه بعض موارده مباشرة إلى أفريقيا، ويوجد حاليا ما يزيد على ٧٠ مشروعا يجري تنفيذها، من بينها أنشطة مختلفة مثل التدريب على الأعمال الزراعية وتربية المواشي، والقضاء على الحشرات، والتهجين بل وعلوم الحاسب الآلي، وإصلاح الدولة والتحويل إلى القطاع الخاص.

وقد شاركت الأرجنتين وتشارك وستظل تشارك في مجالات أخرى منها عمليات حفظ السلم في أفريقيا وفي جميع أنشطة المساعدة الإنسانية والطبية حيث توجد حاجة للمساعدة.

وأخيرا، أود أن أوضح أن جميع هذه المشاكل عالمية. وأمريكا اللاتينية ليست خالية منها، وكذلك الأرجنتين. وهذا هو السبب الذي من أجله نشعر بحساسية بالغة بالنسبة لمشاكل أفريقيا ويوجد لدينا شعور قوي بالتضامن مع أفريقيا.

**السيد ايساكوف** (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): ينظر الوفد الروسي بصورة عامة نظرة إيجابية إلى التقرير الذي قدمته لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة والمعنية باستعراض منتصف المدة، لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ونرى أن هذه الوثيقة تبين بموضوعية الحالة في منتصف الطريق نحو تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وتتضمن عددا من المقترحات والتوصيات المحددة المفيدة.

ومنذ استهلال برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، أحرز عدد من بلدان القارة الأفريقية تقدما حقيقيا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بفضل الجهود المبذولة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وانخفض كثيرا عدد البلدان التي حققت معدلات نمو سلبية، بل حدثت زيادة ملحوظة في عدد البلدان التي حققت نجاحا نسبيا في معدلات نموها السنوي حيث بلغ الناتج القومي الاجمالي فيها ٦ في المائة.

وقد كان من شأن الاصلاحات المالية التي جرى الاضطلاع بها في بلدان عديدة في القارة، والخطوات المتخذة لتعزيز هياكل الادارة المالية، فضلا عن التدابير الرامية إلى زيادة كفاءة شفافية نظام الضرائب، أن أسهمت جميعها في تحقيق الاستقرار. وتمثل هذه الخطوات، بين تدابير أخرى، حوافز إضافية للمستثمرين المحتملين.

إلا أنه من السابق لأوانه الاحتفال بذلك. فهذا الوقت، هو بالأحرى، وقت النظر في الأسباب الأساسية للحالة الاقتصادية الحرجة المستمرة والسائدة في القارة، والبطالة المتزايدة، والفقر المتفشي.

ومما يقلقنا كما يقلق آخرين عديدين، أنه في السنوات الأربع التي انقضت منذ بدء برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات لم تتحقق الأهداف الموضوعة لتعبئة الموارد المالية إلا جزئيا. ويتعلق هذا الأمر بحجم الوفورات المحلية، ومستوى الدين الخارجي العالي باستمرار، والتراجع في المساعدة الانمائية الرسمية.

وقد أحطنا علما بالنتائج التي توصل إليها التقرير والتي ورد فيها أنه حدثت في عدد من البلدان الأفريقية زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي كانت عائداته أعلى بكثير مما هي في مناطق أخرى. وهناك احتمالات لحدوث زيادة في تدفق الاستثمارات مع تنفيذ الاصلاح الاقتصادي ومع تحسن مناخ الاستثمار. وفي هذا السياق، ينبغي إجراء تقييم إيجابي للجهود التي تبذلها عدة بلدان أفريقية لتنفيذ إجراءات معجلة لتسجيل طلبات الاستثمار - تقوم بها مؤسسات لكافة الخدمات - وتقييم التوسع في إنشاء مناطق تجهيز الصادرات التي تتيح صفقات تساهلية خاصة للخدمات من أجل توليد الدخل في قطاعي الانتاج والتجارة.

ولا يمكن تحقيق الاستراتيجية الانمائية الأفريقية دون تسوية المنازعات العديدة في أفريقيا وكفالة الاستقرار السياسي. ولقد رحبنا في حينه بقيام منظمة الوحدة الأفريقية بإنشاء آلية لمنع الصراعات وحلها مبكرا. ويرمي عملها إلى تخفيف الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل صنع السلام والقضاء على الأزمات الانسانية، وبالتالي تيسير تعبئة الموارد لتنمية أفريقيا. والمؤسف أن الامكانية المصممة لهذه الآلية لم تتحقق بعد بصورة كاملة.

وثمة اتجاهات مزعزعة للاستقرار تتصف بأهمية خاصة اليوم بالنسبة للأحداث الجارية في منطقة البحيرات الكبرى، وهي تهدد بوقوع كارثة إنسانية ذات أبعاد لا سابق لها. فيجب أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير عاجلة لمنعها، وأن يعالج من ثم الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة، بما في ذلك التوترات العرقية، والفقر، والتخلف الانمائي. إن التنمية هي السبيل إلى الاستقرار. وتتصف مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة لأفريقيا، وهي مبادرة مخطط لها وتستغرق ١٠ سنوات، بأهمية خاصة في هذا الصدد، لأنها تتيح للبنك الدولي أن يضطلع بدور تنسيقي في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذها.

وتساهم روسيا قدر الإمكان في توفير المساعدة الانسانية في القارة الأفريقية. ونحن لا نوفر المساعدة خلال العمليات الإنسانية فحسب، بل نقدم أيضا المعدات والمركبات استجابة لاحتياجات البلدان المعنية.

ويتصف التعاون المتعدد الأطراف والثنائي في أفريقيا بعدة برامج وعمليات متداخلة ومتتامة. وفي هذا الصدد، نعلق أهمية فائقة على تأكيد التقرير على ضرورة منع تبديد الجهود. وأهم سبيل لكفالة هذا الأمر، في رأينا، هو تعزيز الدور التنسيقي للأمم المتحدة في تقديم المساعدة إلى أفريقيا.

وثمة عنصر هام لنجاح تنمية الاقتصاد الأفريقي يكمن في تعزيز التنسيق بين البلدان المانحة والوكالات الدولية العديدة لكفالة العمل الجماعي في تنفيذ التوصيات - المناسبة للظروف السائدة في أفريقيا - الصادرة عن محافل عالمية انعقدت مؤخرا بشأن موضوع التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

**السيد الزوي** (الجماهيرية العربية الليبية): مهما قيل عن الحالة الاقتصادية الحرجة التي تعانيها الدول الأفريقية والمشاكل التي تواجهها وأسبابها ونتائجها فلا شك أننا نتفق جميعا على خطورتها ووجوب إيجاد الحلول المناسبة لها لتفادي ما يخل بالسلم والأمن الدوليين.

ويعتبر برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا الذي اعتمدته الجمعية العامة عام ١٩٩١ مبادرة طيبة كي يتناول المجتمع الدولي استعراض الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة في هذه القارة، وإيجاد الحلول الملائمة لها، وتجديد الالتزام بدعم الجهود التي تبذلها أفريقيا لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة.

ولكنا يعلم أن هناك أسبابا جوهرية ساهمت في تفاقم هذه المشاكل، وأثرت سلبيا على خططها الإنمائية وعلى رأسها الأوضاع الاستعمارية التي تعرضت لها دول القارة الأفريقية فترة طويلة من الزمن تم فيها استنزاف

مواردها الطبيعية والبشرية، واحتكرت أسواقها في أبشرع صورة، وكما صدرت المعادن والمواد الأولية الأفريقيا، صدر البشر الأفارقة عبر البحر المتوسط والمحيط الأطلسي للإسهام في صناع التقدم الاقتصادي والصناعي في أوروبا والولايات المتحدة.

وعندما تحقق الاستقلال للأقطار الأفريقية بعد نضال وتضحيات وجدت الشعوب الأفريقية نفسها أفقر الشعوب وقارتها أفقر القارات حيث توجد في أفريقيا ٣٣ دولة من أقل الدول نموا في العالم البالغ مجموعها ٤٨ دولة. واستمر الاستنزاف لمواردها في أشكال متعددة لعل أسوأها التدني المستمر للأسعار التصديرية لمواردها الأولية، والارتفاع المستمر لأسعار وارداتها الصناعية. وترتب على ذلك أو وجدت الدول الأفريقية نفسها مضطرة للاستدانة لتحقيق قدر من التنمية تعوض شعوبها ما عانته من فقر وحرمان.

وإذا كانت غالبية الأقطار الأفريقية مدينة فإنها في الواقع سددت ديونها أضعافا مضاعفة بسبب الفوائد الفاحشة المترتبة على هذه الديون، والتي تسببت في ارتفاع المديونية الخارجية لأفريقيا إلى ٣٢٢ بليون دولار عام ١٩٩٥.

لقد ركز برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات على تأمين النمو المستدام والتعجيل بالتحول والإسراع بالتقدم نحو تحقيق النمو الزراعي والأمن الغذائي، والتنمية البشرية، والتنمية الريفية والحضرية، وإنشاء وصيانة البيئة الأساسية وتوفير بيئة اجتماعية ملائمة ودعم التعاون الاقتصادي الإقليمي.

وباستعراض منتصف المدة لتنفيذ هذا البرنامج نرى أن الوضع في القارة الأفريقية لا يزال في جوهره وضعا مزعجا حيث يزداد معدل النمو السكاني في بلدان كثيرة عن معدل نمو الناتج المحلي مما أثر سلبا على الأمن الغذائي، وأن حصة أفريقيا في التجارة الدولية ضئيلة جدا مما يعطي الدليل على أن القارة الأفريقية ليست مدمجة تماما في الاقتصاد العالمي، وتواجه معظم البلدان الأفريقية نقصا حادا في الموارد المحلية من أجل التنمية بسبب تراكم ديونها الخارجية وانخفاض المساعدات الإنمائية الرسمية وفرض القيود على نقل التكنولوجيا اليها وعلى دخول منتجاتها الى أسواق البلدان المتقدمة ناهيك عن العوامل الأخرى الناجمة عن الحروب الأهلية والكوارث الطبيعية التي تسببت في انتشار الفقر والبطالة وتفاقم مشكلة اللاجئين بالقارة الأفريقية الذين وصل عددهم الى أكثر من ٧ ملايين لاجئ.

لقد أكدت أفريقيا على مسؤوليتها الذاتية في تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، واضطلعت العديد من البلدان الأفريقية بإصلاحات سياسية واقتصادية بعيدة المدى، وحقق بعضها معدلات نمو بلغت ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وشرع عدد منها في وضع وتنفيذ استراتيجيات هدفها القضاء على الفقر كما أشار الى ذلك تقرير اللجنة الجامعة المخصصة لإجراء استعراض منتصف المدة لتنفيذ هذا البرنامج.

ومع ذلك كان التقدم بطيئا وغير كاف، فلا تزال معدلات النمو الاقتصادي منخفضة للغاية بالنسبة للعديد من البلدان، ومعدلات النمو التجاري آخذة في التدهور، وعبء الديون يتراكم ومعدلات الفقر والبطالة والنمو السكاني تزداد بصورة ملموسة، والأمراض المستوطنة تنتشر بإطراد وهذا يعطي الدليل على أن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات لم يحظ بالدعم المتوقع من المجتمع الدولي رغم مرور خمس سنوات على اعتماده، مما يوجب على البلدان المانحة ومؤسسات التمويل الدولية ومنظومة الأمم المتحدة تهيئة ظروف خارجية مواتية لدعم الجهود الوطنية المضطلع بها لتنفيذ هذا البرنامج الذي تم اعتماده بتوافق الآراء باعتباره يعتمد على الدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي الذي التزم، أدبيا واقتصاديا وماليا، بمساعدة أفريقيا بغية خلق ظروف مناسبة للتنمية فعالة ومستدامة تعوض شعوب أفريقيا عن كل ما عانته من جوع ومرض وفقر وحرمان وجهل، والدول الغربية مدينة للأفارقة بهذا وتتحمل هذه المسؤولية وهي صاحبة المصلحة الحقيقية في خروج أفريقيا من التخلف لأن ذلك لا يوقف فقط سيل الهجرة الشرعية وغير الشرعية من أفريقيا الى أوروبا، ولكن سيخلق وضعا تنمو فيه هجرة عكسية للكفاءات الأفريقية من أوروبا الى قارتهم السمراء وتخلق نهضة اقتصادية وصناعية وزراعية تجعل أفريقيا شريكا مفيدا للدول الغربية من خلال زيادة التبادل التجاري بين القارة الأفريقية والقارة الأوروبية وبقية قارات العالم.

وفي الوقت الذي يتوجب فيه تهيئة الظروف الملائمة لتدفق رأس المال الأجنبي المباشر الى البلدان الأفريقية، فإنه يتوجب على أصحاب رؤوس هذه الأموال أن يتفهموا احتياجات ومشكلات البلدان الأفريقية، وأن يركزوا على عدد من القضايا التي تتطلب الاهتمام على سبيل الأولوية ومن أهمها تنمية العنصر البشري، كي تتولد عمالة منتجة وضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي ودعم التنمية الذاتية في المجتمع، باعتبار أن الإنسان هو أداة التنمية والغاية منها في نفس الوقت.

لكي تتحقق التنمية فلا بد أن يتحقق السلام باعتبارهما مفهومين مترابطين. وفي هذا الإطار يود وفدي أن يشير الى أن التدابير والعقوبات الاقتصادية القسرية بكافة مظاهرها التي قامت بعض البلدان المتقدمة بفرضها ضد بعض البلدان الأفريقية مثل بلادي من أجل ممارسة الإكراه السياسي والاقتصادي عليها، ومحاولة دولة كبرى فرض قوانينها الوطنية خارج حدود ولايتها الإقليمية تمثل اجراءات معادية لقضية التنمية والسلام وانتهاكا للقواعد التي تحكم التعايش بين الدول. ورغم الاجراءات الاقتصادية القسرية المفروضة على بلادي منذ عدة سنوات والتي تسببت في إعاقة خططها الإنمائية في مختلف القطاعات وألحقت أضرارا جسيمة بسكانها الأبرياء فإنها لم تبخل بأية امكانية لدعم التنمية في أفريقيا إيمانا منها أن التعاون والتكامل بين البلدان الأفريقية خاصة في المجال الاقتصادي خيار لا بديل عنه لدفع عملية التطور والتقدم في القارة الأفريقية، حيث ساهمت في تنفيذ عدة مشاريع اقتصادية واجتماعية في هذه القارة من خلال إنشاء العديد من الشركات المشتركة والمصارف المشتركة الإنمائية، وتقديم عدة قروض بشروط ميسرة وإعانات وهبات لمواجهة الآثار الناتجة عن الكوارث الطبيعية والتصحر والأمراض والأوبئة إيمانا منها بأهمية التعاون الاقتصادي بين البلدان الأفريقية ودعم قدراتها في الاعتماد على الذات لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وبهذه المناسبة نؤكد على أننا سنواصل الوفاء بالتزاماتنا نحو تنمية أفريقيا انطلاقا من سياستنا الثابتة تجاه هذه القارة التي ننتمي اليها، واقتناعا منا بأن بقاء القارة الأفريقية في هذا الوضع الاقتصادي الحرج سيخل بالسلام والأمن الدوليين.

وفي الختام نناشد المجتمع الدولي بأن يعبر عن تضامنه مع القارة الأفريقية من خلال دعم برنامج الأمم المتحدة في أفريقيا في التسعينات بوصفه أساس التعاون بين البلدان الأفريقية والبلدان المانحة ومؤسسات التمويل الدولية على أساس تقاسم المسؤولية وتعزيز الشراكة ونبذ سياسة اللامبالاة والتهميش التي تتعرض لها هذه القارة، وهو موقف تقتضيه المشاعر الإنسانية والاخلاقية تجاه قارة تعرضت طويلا للاستعمار والنهب والحرمان والتخلف والتهميش والمعاناة والاستغلال.

وأود بهذه المناسبة أن أذكركم بما قاله الرئيس الأوغندي موسيفيني في خطابه أمام الجمعية العامة بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة:

"إن أفريقيا ستنمو سواء نسيتها أوروبا أو لم تنسها. إن تنميتها لا تتوقف على تذكر أوروبا لنا. ... إن من الهام جدا أن نحل نحن في أفريقيا هذه العوائق الأساسية ... التي حالت بيننا وبين تحقيق النمو، فالعوامل الخارجية ليست إلا عوامل ثانوية ...

"هل هذا يعني أنه ينبغي لأوروبا ألا تساعدنا؟ لا، بل ينبغي لأوروبا أن تساعدنا. أولا، لأن الأوروبيين مدينون لنا، فإنهم قد سببوا لنا كثيرا من المشاكل. فقد أتوا الى بلداننا وسلبوا اقتصاداتنا واستخدموها لبناء أنفسهم، ولذلك هناك التزام أخلاقي على أوروبا بأن تساعدنا حتى وإن لم يكن ذلك إلا لدفع ثمن أخطاء الماضي، وهي أخطاء تعلمون أنها جسيمة". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسة السابعة والثلاثون، ص ٢-٣)

**السيدة ألبرايت** (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن أتحدث أمام الجمعية العامة حول تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

لقد وصلنا الى نقطة المنتصف - منتصف الطريق بين بداية البرنامج الجديد قبل خمس سنوات ونهايته في أوائل القرن المقبل. وبصورة أعم، نحن في وسط تحول تاريخي كبير، تتلاشى فيه انقسامات الحرب الباردة ويزداد فيه وضوح ملامح الحقائق الجديدة لعصرنا.

وفي وقت سابق من هذه السنة، سافرت الى أفريقيا، وزرت ليبريا وأنغولا ورواندا وبوروندي - وكلها بلدان تثير قلقا عميقا لدى الأمم المتحدة. وقد وطدت هذه الزيارة لدي الاعتقاد بأن شعوب العالم في هذا العصر الجديد لديها الكثير من المصالح المشتركة. والبرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا واحدة منها.

ومن الواضح أن أفريقيا، إذا ما نظرنا اليها في مجملها، لا تزال تعاني من اضطرابات عميقة. فهي تواجه مشاكل مخيفة، منها الحروب الأهلية، والمديونية الخارجية الكبيرة، وزيادة السكان الذين يعتمدون على مساحات متناقصة من الأراضي القابلة للاستعمال، وعدم كفاية تدفق الاستثمارات.

وهدفنا المشترك، الذي يعكسه البرنامج الجديد، هو إزالة هذه وغيرها من الحواجز التي تعترض طريق النمو، والعمل على المستويين الوطني والدولي معا، لا بين عشية وضحاها وإنما على امتداد فترة من الوقت يمكن خلالها إحراز تقدم مستمر. وإننا نعمل سويا لتحقيق هذه الغاية لأننا نعرف أن أفريقيا عندما تزداد حرية واستقرارا وانتاجية ورخاء بصورة تدريجية ستعود بالفائدة على كل قطاع من قطاعات المجتمع العالمي. وسيشجع البرنامج الجديد التنمية المستدامة على المستوى الوطني بما يستهدف التخفيف من الفقر، ومكافحة الجوع والمرض، وتوفير التعليم وفرص العمل، وإنهاء التمييز الذي ينكب شعوبا كثيرة في القارة، ويعيقها عن تحقيق امكانياتها البشرية بالكامل.

وسيعزز البرنامج الجديد مناخ التعاون الذي أدى مؤخرا الى تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والى إقرار حظر التجارب النووية. وسيسهل على البلدان الأفريقية أن تتصدى للشبكات عبر الوطنية التي تتعاطى الجريمة وتجارة المخدرات والإرهاب التي تعرض كل قارة في العالم للخطر. وسيساعد أفريقيا على صون ثروتها الوفيرة من الموارد الطبيعية كيما تضيف الى صحة بيئتنا العالمية واستدامتها. وسيعطي زخما جديدا للاتجاه صوب الأنظمة الاقتصادية والسياسية الأكثر انفتاحا التي أصبحت السمة المميزة لهذا العقد. وسيسهم، من خلال توسيع التجارة والاستخدام الأفضل للموارد، في رفع مستوى المعيشة لا بالنسبة لشعوب أفريقيا فحسب بل أيضا لجميع شعوب العالم.

وفي العقد الماضي، استطاع العالم، مسترشدا بعملية الحوار المستمر والمداولات التي جرت في مؤتمرات ريو دي جانيرو وفيينا والقاهرة وكوبنهاغن وبيجين واسطنبول، تضييق خلافات الماضي والاقتراب من توافق الآراء حول المسائل المتصلة بالتنمية البشرية. ومن هذه الأرضية المشتركة نستعرض الآن البرنامج الجديد لتنمية أفريقيا.

فكما يشير استعراض منتصف المدة، توصلنا الى فهم أن التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة وصونها مسائل متعاضدة. فكل منها عنصر من عناصر التنمية المستدامة، وكل منها يحسن من نوعية حياتنا.

ونعرف أيضا أن الزخم الأساسي للنمو الاقتصادي في أفريقيا، كما هو الحال في أي منطقة أخرى، يجب أن يأتي من القطاع الخاص. ومن المشجع، إذن، أن العديد من الحكومات في أفريقيا تيسر النمو عن طريق وضع سياسات نقدية وتنظيمية وقانونية تتيح للشركات الخاصة الشرعية فرصة النمو. وهي تتخذ الخيارات التي تزيد الى أقصى حد ممكن من الموارد المتاحة من خلال الاستثمارات في التعليم والصحة، والتي تفسح المجال لوصول المرأة الى مراكز السلطة الاقتصادية والسياسية. ونتيجة ذلك، فإن الآفاق الاقتصادية لأفريقيا تزداد تحسنا. فبعد ثلاث سنوات من الانخفاض، شهدت القارة معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي بلغ ١,٩ في المائة في عام ١٩٩٤ و ٣,٢ في المائة في عام ١٩٩٥. وكان معدل النمو الحقيقي للفرد إيجابيا في السنة الماضية، وذلك لأول مرة خلال ست سنوات.

وما كان بالإمكان تحقيق هذه المكاسب لولا التزام الكثير من الحكومات الأفريقية بالإصلاح الاقتصادي والسياسي. فإذا كان لأفريقيا أن تمضي قدما، فلا بد لهذا الاتجاه أن يستمر وأن يزداد.

ويجب أيضا استمرار الزخم نحو الديمقراطية في أفريقيا. فقد عرفت الشعوب في كل قارة أن الديمقراطية هي أم التنمية، لأن التنمية تعتمد على البشر، والبشر الأحرار في تبادل الأفكار، ونشر أفكارهم، وتنظيم قواهم العاملة واستثمار رؤوس أموالهم، سيسهمون في المجتمع أكثر بكثير من الذين غلت أيديهم بأغلال القمع.

ومنذ عام ١٩٨٩، اعتنقت أكثر من ٢٠ دولة أفريقية الحكم الديمقراطي، بما فيها جنوب أفريقيا، التي يمثل انتقالها السلمي من الفصل العنصري الى الديمقراطية المتعددة الأحزاب أحد معالم هذا القرن. وبالطبع، يجب علينا أن نسلم بما قاله رئيس بنن السابق، الرئيس سوغلو، بأنه عندما يتصل الأمر بالديمقراطية، فإن أفريقيا لا يمكن أن يطبق عليها معيار أقل من المعيار المطبق على المناطق الأخرى.

وعلى نفس المنوال، يتعين على العالم أن يبذل كل ما في المستطاع ليساعد الحكومات والمنظمات غير الحكومية في المنطقة على تعزيز المجتمع المدني. وبذلك، سنعزز سيادة القانون، ونحمي حقوق الإنسان، ونهيئ الاستقرار الذي يساعد أصحاب المبادرات الفردية في ميدان الأعمال على الازدهار ويعطي المستثمرين من الخارج الثقة اللازمة.

وأخيرا، أرسينا الأرضية المشتركة إزاء الحاجة الى التعاون لإنهاء النزاعات التي لا تزال تنكب بها أفريقيا، والتي تعيق التنمية وتسبب معاناة بشرية هائلة. وهنا يجب أيضا على الأفارقة أن يضطلعوا بالدور القيادي. فليس هناك قوة خارجية، حتى إذا كانت إقليمية، تستطيع أن تفرض السلم على من لا يرغبون فيه.

لقد تعهدت حكومتي بمساعدة الدول الأفريقية المهتمة على زيادة قدرتها على الاستجابة للمنازعات من خلال إنشاء قوة أفريقية للاستجابة للأزمات.

وإننا ندعم بقوة بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في أنغولا. ونحن نسعى الى التوصل الى اتفاق عالمي لإنهاء آفة الألغام البرية المضادة للأفراد، التي كانت لها آثار مدمرة بشكل خاص على الأفارقة. وإننا نقدم دعما دبلوماسيا قويا للمبادرات التي تنبع من المنطقة والتي تستهدف منع المزيد من إراقة الدماء في المناطق المضطربة مثل بوروندي وليبريا.

ونحن نعلم أن واحدا من التحديات الكبرى التي تواجهنا في أفريقيا، كما هو الحال في مناطق أخرى، هو السيطرة على الكراهية العرقية وكبح جماح القومية المتطرفة. وبالرغم من المشاكل الراهنة في أفريقيا الوسطى، فإن الأفارقة عموما لديهم الكثير مما يمكن أن يعلموه للعالم عن التسوية السلمية للخلافات الإثنية. ومعا، علينا أن ننشر هذا المبدأ - الحقيقة - أن الشيء الأهم في أي مكان ليس التباينات التي تفرق بيننا بل الإنسانية المشتركة التي توحدنا. ويجب علينا أن نجد الوسائل العملية لمساعدة من يعملون على تحقيق السلم والمصالحة في المناطق التي تتهددها أو تعصف بها النزاعات الآن.

واليوم، لا يزال البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا، بعد خمس سنوات من بدايته، محتفظا بأهميته. فيجب على العالم أن يعمل سويا لمساعدة أفريقيا على تحقيق كل طاقاتها. وبالرغم من أن هذا الجهد لا يمكن أن ينجح من دون قادة أفارقة حكماء يتمتعون ببعد النظر، فلا يمكن أيضا للقادة الكثيرين الذين يستحقون هذا الوصف أن ينجحوا دون مشاركة المؤسسات الدولية وأصدقائهم في الخارج.

وبالتالي، تواصل حكومتي تأييدها للبرنامج الجديد؛ وندعم تقرير منتصف المدة وتوصياته؛ وسنواصل مشاركتنا في تنفيذه بهمة قوية وروح تعاونية.

ونؤيد أيضا المبادرة الخاصة لأفريقيا التي أعلن عنها هذا الربيع كوسيلة لتنفيذ البرنامج الجديد.

وسنسعى مع الآخرين لتعزيز الأمن الغذائي في أفريقيا ولضمان الوفاء بالالتزامات التي قطعت في مؤتمر القمة العالمي للغذاء هذا الشهر. وسنعمل على ادماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي، وسنساعد، حيثما أمكن، البلدان المستحقة على الوفاء بقواعد ومتطلبات منظمة التجارة العالمية.

وستظل المساعدة الإنمائية الرسمية، سواء على المستوى الثنائي ومن خلال الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، والإقراض المتعدد الأطراف، هامة في دعم الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان الأفريقية. وتكون هذه المساعدات أكثر فعالية عندما تكمل وتعزز مشاركة القطاع الخاص وتدفقات رأس المال الخاص. ويمكن أن يضمن إصلاح صناديق الأمم المتحدة وبرامجها المزيد من الكفاءة، وأن يوفر المزيد من الموارد في الميدان لتمويل التنمية.

وأخيرا، سنواصل المشاركة في الجهود الرامية الى التخفيف من عبء المديونية الذي تتحمله أفقر بلدان العالم، وخاصة تلك البلدان التي تلتزم حكوماتها بسياسات الإصلاح الاقتصادي والسياسي. وتحقيقا لهذا الغرض، ألغت الولايات المتحدة أكثر من ١,٢ بليون دولار من الديون المستحقة على ١٩ بلدا. وكنا طرفا أيضا في إقرار اتفاق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتعزيز عملية تخفيف ديون البلدان الفقيرة الأكثر مديونية.

**تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سليم (تركيا).**

إن أعظم فاصل في العالم اليوم ليس بين الشرق والغرب أو بين الشمال والجنوب أو اليسار واليمين. إنه بين الذين مازالوا أسرى مظالم وتصورات الماضي، والذين يتمتعون برؤية وشجاعة لتشكيل المستقبل.

وإذ نُعد أنفسنا للقرن الحادي والعشرين، نعلم أن مفتاح مستقبل أفريقيا ليس في التنمية التي يقودها المانحون، كما أصر البعض في الماضي، ولكنه في تنمية تقوم على سلطة القانون والاحترام الكامل لحقوق الإنسان ويقودها القطاع الخاص ويوجهها الجيل الجديد من قادة أفريقيا الذين يتطلعون إلى المستقبل ويعملون بالتشارك مع المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية والحكومات في جميع أنحاء العالم.

دعونا نتعاهد على أن يكون في قدرة كل واحد فينا، بعد خمس سنوات من الآن، عندما نتطلع إلى الوراء في هذه الهيئة بعد اكتمال البرنامج الجديد، أن يقول إننا قمنا بواجبنا لإنهاء الصراع وتعزيز الديمقراطية وتشجيع الإصلاح وخلق فرص لجميع الأفارقة ومساعدة الناس في كل مكان، بعملنا هذا، على أن يعيشوا حياة أكثر ثراء وحرية وعطاء.

**السيد محمد** (إثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أتقدم بتهاني وفدي لسعادة السفير هيساشي أوادا، الممثل الدائم لليابان، وسعادة السفير دنيس دانغوا ريواكا، الممثل الدائم لجمهورية الغابون، وسعادة السفير صمويل انسانالي، الممثل الدائم لجمهورية غيانا على مساهماتهم في اتمام عمل لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، بنجاح في أيلول/سبتمبر الماضي في مقر الأمم المتحدة.

لقد أظهرت نتيجة عملية الاستعراض مدى حاجة الحكومات الأفريقية والمجتمع الدولي الى تعزيز المشاركة بينهما لوضع القارة الأفريقية على طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وقد واجهتنا عملية الاستعراض، بوصفنا شركاء في تنمية أفريقيا، بتحد هائل. ولذلك، يغتنم وفدي هذه الفرصة ليدعو المجتمع الدولي إلى قطع التزام جديد ومتجدد بالتعجيل بتنفيذ برنامج العمل الذي توخاه برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا خلال الجزء المتبقى من العقد. ومجالات الاهتمام المحددة، التي ينبغي للبلدان الأفريقية والمجتمع الدولي معالجتها على سبيل الأولوية، حددت تحديدا جيدا في عملية الاستعراض. وبهذا الفهم والثقة يود وفدي أن يبرز بعض جوانب استعراض منتصف المدة.

كان برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ميثاقا سياسيا بين البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي، قُصد منه تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لأفريقيا من خلال التحويل والتكامل والتنويع. كما استهدف أيضا تقليل ضعف الاقتصاد الأفريقي أمام الصدمات الخارجية وجعل عملية التنمية القائمة على الذات عملية داخلية. وحُدد معدل للنمو الفعلي متوسط نسبته ستة في المائة في السنة من إجمالي الناتج القومي بوصفه هدفا أيضا. بيد أن نتيجة عملية الاستعراض أظهرت بوضوح أنه لا يزال يلزم عمل الكثير في المستقبل لتحقيق أهداف برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

وفي محاولة للاستفادة من الاقتصاد العالمي المعولم والمحرر بصورة متزايدة، اضطلعت البلدان الأفريقية بعمليات تكييف هيكلي رئيسية وإصلاحات اقتصادية واسعة النطاق ضمن أطر هيكلية وقطاعية متفق عليها. واتخذت أيضا تدابير موازية لتعزيز الإصلاحات الديمقراطية. وعلى الرغم من التزام العديد من البلدان الأفريقية بتحقيق السلم واستقرار الاقتصاد الكلي، فإن مكاسب الإصلاح لا ترقى أحيانا إلى مستوى التوقعات مع ما يترتب على ذلك من مخاطر سياسية ومشقة اجتماعية كبيرة. ولا تزال البلدان الأفريقية تتعرض للتهميش ولم

تدمج بفعالية في الاقتصاد العالمي. وقد ازداد الفقر نطاقا وحدة. وباستثناء قدر متواضع من الانتعاش والنمو في بلدان أفريقية قليلة، فإن نمو الدخل بالنسبة للفرد في معظم البلدان الأفريقية يقل كثيرا عن المستوى الذي حدده برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

وتنبثق اتجاهات التدهور هذه جزئيا عن انخفاض الدعم والتعاون الدوليين بصورة مطردة. فقد بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية أقل مستوى لها منذ ٢٠ عاما. إذ تبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية الآن ٠,٢٥ في المائة فقط من مجموع الناتج القومي الإجمالي لجميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالمقارنة بالنسبة المستهدفة البالغة ٠,٧ في المائة التي حددتها الأمم المتحدة في عام ١٩٧٠؛ وقد أثر هذا كثيرا، لا سيما على تنمية أفريقيا.

وقد بلغ مجموع صافي تدفق الموارد إلى أفريقيا من المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها ٣١ بليون دولار فقط في عام ١٩٩٥، كان منها ٢٦,٤ بليون دولار مساعدة إنمائية رسمية. ويبين هذا بوضوح مدى اعتماد أفريقيا بصورة رئيسية على مصدر واحد لتحويل الموارد، اتسم لسوء الطالع بتناقص كبير في السنوات الأخيرة. ولذلك، فمن الضروري الحفاظ على مستوى أعلى وثابت من المساعدة الإنمائية الرسمية المحسنة نوعا وكما. ويتعين على المجتمع المانح أن يحترم التزاماته وأن يفي بها بتحقيق الهدف الذي اتُفق عليه دوليا، وهو ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي، بما في ذلك قائمة الأهداف والالتزامات التي اتُفق عليها، كما هي مبينة في الفقرة ٢٣ من برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للتسعينات.

وبالمثل، لم تتلق البلدان الأفريقية مجتمعة إلا حوالي ٢ في المائة من التدفقات الرأسمالية العالمية، على الرغم من أنها بذلت أفضل مساعيها لاجتذاب الاستثمار الخاص من خلال برامج تكييف هيكلي مؤلمة ومن خلال تحرير اقتصاداتها. وتعزو التحليلات الاقتصادية الأخيرة هذه المستويات المتدنية جدا من تدفقات الاستثمار إلى أفريقيا إلى تراكم عوامل من قبيل البنى الأساسية الضعيفة ونظم الاتصالات السلكية واللاسلكية السيئة وعدم توفر المرافق. لذلك، من الواضح أن البنى الأساسية الضعيفة ماديا واجتماعيا ومؤسسيا في أفريقيا بحاجة إلى تحسين لإحداث تحول هام في اتجاه الاستثمار الأجنبي. والبلدان الأفريقية بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي في الميدانين المالي والفني وغيرهما، لا لتنفيذ برامجها الاجتماعية فقط بل أيضا لتطوير بناها الأساسية التي من شأنها أن تساعد على تحسين بيئة الاستثمار.

والنظام التجاري الدولي الجديد هو أحد الميادين التي أصبح تهميش أفريقيا فيها واضحا وضوح الشمس. وما لم تتغير أنماط التجارة الدولية الحالية غير المواتية لتستوعب السلع الأساسية وغيرها من المصالح التجارية لأفريقيا، فلن يكون في الإمكان تصور جهود مثمرة في مجال التنمية. والوصول إلى أسواق العالم المتقدم النمو أمر حاسم الأهمية لتعزيز مشاركة أفريقيا في التجارة الدولية. والحاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة تستهدف تنويع السلع الأساسية الأفريقية وإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية لتعزيز قدرة البلدان الأفريقية على المنافسة في ميدان التجارة العالمية.

ولا نزال نواجه مشكلة المديونية، التي ما فتئت تشكل تحديا ضخما للإنعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا. وتستنزف التزامات خدمة الديون في أفريقيا كمية كبيرة من الموارد الشحيحة التي، لولا ذلك، لأمكن استخدامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي يناضل من أجل تخفيف أعباء الديون عن كاهل أفريقيا باتخاذ مختلف تدابير تخفيض أعباء الديون، بما فيها شروط تورونتو ونابولي، لم يكن بإمكان أي منها أن يقدم حلولا دائمة للمشكلة.

وحتى المبادرة التي تتعلق بالديون والتي أعلنها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مؤخرا لتخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ليست غير كافية فحسب بل محدودة النطاق أيضا على الرغم من أنها تبدو طيبة. وفضلا عن ذلك، فإن الشروط التي تفرضها ومعايير الاستحقاق التي تضعها تسبب لنا قلقا. ولهذا، فإن عدم وجود استراتيجية شاملة جديدة للديون تتجاوز الآليات الحالية يمكن أن يعرض تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للخطر. ونود أن نكرر النداء الذي كثير ترديده بأن يتبع - على نحو حاسم - نهج موجه للتنمية

يتجاوز شروط نابولي ويتضمن، ضمن تدابير أخرى، إلغاء الديون ومبادلة الديون بالتنمية.

وتشغل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة مكانا خاصا في كفالة المتابعة المنسقة لرصد برنامج الأمم المتحدة الجديد وتنفيذه. وينبغي أن تعطى الأولوية العليا للدور القيادي للحث على التعاون المطلوب داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ينبغي تزويد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهي الذراع الإقليمي لمنظومة الأمم المتحدة، بالدعم السوقي والموارد اللازمة لأن تضطلع بمسؤوليتها عن تنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع غيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة.

ويجب أيضا أن تنسق الأمم المتحدة جهودها مع منظمة الوحدة الأفريقية، التي اضطلعت بدور قيادي في صياغة وتنفيذ معاهدة أبوجا وبرنامج القاهرة من أجل العمل على إعادة تنشيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا.

وختاما، أود أن أؤكد مرة أخرى ضرورة الحث على التزام المجتمع الدولي سياسيا واقتصاديا بتقديم الدعم الكامل والملموس لبرنامج الأمم المتحدة الجديد النبيل.

**برنامج الأعمال**

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أحيط الأعضاء علما بأنه تيسيرا لإجراء انتخابات أعضاء لجنة القانون الدولي، وفقا للبند ١٧ (أ) من جدول الأعمال، سنعمل يوم الإثنين ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وفقا للممارسة المعتادة، على الحصول على قرار من الجمعية العامة تطلب فيه من الأمانة العامة أن تصدر قائمة منقحة ومستكملة للمرشحين تبين جميع الطلبات الواردة. وينوي رئيس الجمعية العامة أن يستشير الجمعية في هذا الشأن في جلستنا العامة القادمة، غدا صباحا، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

**السيد فولر** (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن هذه الجمعية، باعتمادها برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات عام ١٩٩١، شكلت تحديا حاسما لأفريقيا والمجتمع الدولي بأسره. ودعم كندا للبرنامج الجديد، واشتراكها النشط في عملية الاستعراض، يمكن أن يفسرهما اعتبار بسيط، وهو التزامنا الدائم تجاه أفريقيا. ويتضح هذا الالتزام في العلاقات الحيوية والمتعددة الجوانب التي نحتفظ بها مع الحكومات الأفريقية على الصعيد الثنائي وكذلك من خلال مجموعة من الوكالات المتعددة الأطراف، والتي تتمثل في الجهود المستمرة التي تبذلها المنظمات غير الحكومية الكندية في جميع أنحاء القارة، والعدد المتزايد من الشراكات في القطاع الخاص.

وكما يؤكد تقرير اجتماع استعراض منتصف المدة في أيلول/سبتمبر، تقع المسؤولية الأولية عن التنمية الأفريقية على عاتق أفريقيا، وتصر الحكومات الأفريقية - بكل حق - على هذا. ولوكالات الأمم المتحدة، والبلدان المشاركة مثل كندا، والمنظمات الدولية التجارية وغير الحكومية الاضطلاع بدور، ولكن من الضروري أن يكون دورا تكميليا. فلا يمكنها أن تقوم بأكثر من مساندة قيادات الحكومات الأفريقية والمواطنين الأفريقيين في تطوير التنمية لديهم، كما أنه يجب عليها ألا تقوم بأقل من ذلك.

وقد أسفرت القيادة وروح المبادرة في البلدان الأفريقية عن العديد من التطورات الإيجابية في السنوات القليلة الماضية. ولاحظ الأمين العام في تقريره أن هناك تحسنا كبيرا في الإدارة العامة في أفريقيا في السنوات القليلة الماضية. وهناك روح عملية وقدرات جديدة في إدارة الاقتصاد، والتزام مجدد بإعطاء الأولوية العليا في السياسة الاجتماعية لتخفيض الفقر، وتقدم ملحوظ في التحرر السياسي، بما في ذلك إيلاء مكانة أسمى للمجتمع المدني في السياستين الاجتماعية والاقتصادية، والمساءلة الحكومية كذلك، ومثل هذا النبأ السار نادرا ما يتصدر الأنباء، وإن كان يجب أن يتصدرها.

**(تكلم بالإنكليزية)**

ومما لاحظه الأمين العام كذلك، ولا يمكن المبالغة في ذكر ذلك، أن الصراعات المدينة لا تزال تترك آثارا كبيرة على التنمية في أفريقيا. وقد أدت الصراعات التي وقعت مؤخرا إلى خسارة إنسانية مفجعة، كما أنها تسفر أيضا عن خسارة هائلة تتمثل في الاهتمام والموارد السياسية التي يجب أن يخصصها المجتمع الدولي لها. وهذا يعزز الحاجة إلى مواصلة الجهود التي نبذلها من أجل

تعزيز قدرات الأمم المتحدة على منع الصراعات وحل الصراعات. وقد أظهر الأمين العام القيادة في هذا الشأن بتعيينه مبعوثا خاصا لمنطقة البحيرات الكبرى. وهو يحظى، بطبيعة الحال، بتأييد كندا الكامل في هذه المهمة.

ولا يوجد بديل عن الإرادة السياسية الناشئة محليا للتغلب على الصراعات الداخلية والخارجية. وآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها خطوة هامة في هذا الاتجاه الذي ترحب به كندا وتدعمه ماليا. وبالمثل، فإنه في المؤتمر الذي عقد مؤخرا في أوتاوا بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد، قدم العديد من البلدان الأفريقية إسهامات أساسية، تتضمن عنصرا إقليميا أفريقيا لخطة العمل المتفق عليها. ونأمل أن يجري التوقيع على معاهدة تحظر الألغام البرية تماما بنهاية عام ١٩٩٧. وإلى أن تتم إزالة الملايين من الألغام البرية، وبخاصة من الأراضي الزراعية الريفية في أنغولا وموزامبيق، ستعاني التنمية الاقتصادية والاجتماعية من العرقلة الشديدة في هذه البلدان.

ولا تزال المساعدة الإنمائية عاملا هاما في التنمية الاقتصادية في أفريقيا. وتخصص كندا، من جانبها، ٤٤ في المائة من معونتها الثنائية لأفريقيا. ولكن هذا ليس إلا أحد عناصر الحل. وكما ورد في استعراض منتصف المدة في أيلول/سبتمبر، يجب الإسراع ببذل الجهود الرامية إلى تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن تحقيق ذلك على أفضل وجه عندما يكون هناك نظام محلي يتسم بالانفتاح والشفافية، وعندما يشترك القطاع الخاص والمجتمع المدني اشتراكا كاملا في هذه العملية. وبالتالي فإن كندا تشجع أنشطة مثل برنامج توسيع المدى التابع للمؤسسة المالية الدولية. ونحن نشهد أيضا زيادة ملحوظة في الاستثمار المباشر من جانب الشركات الكندية في عديد من البلدان الأفريقية.

وينبغي أن يؤدي استعراض منتصف المدة إلى مزيد من التبسيط في تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ذلك أن قضية التنمية الأفريقية لن يخدمها انتشار استراتيجيات التنفيذ المتوازية أو المتنافسة. وبالتالي يجب اعتبار بادرة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا على نطاق المنظومة مكملة للبرنامج الجديد معززة تنفيذ عناصره البرنامجية.

ويسرنا بصفة خاصة أن نلاحظ أن الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية تعمل معا في هذا المجال بصورة أكثر فعالية. ونثق بأن هذا التعاون سيتعمق بما يعزز تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد. وترحب كندا بمبادرة التخفيف الشامل من عبء المديونية بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي المبادرة التي اتفق عليها في آخر اجتماعين سنويين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فتلك البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وكثير منها في أفريقيا، ستعامل من الآن على أساس قدرتها على تحمل عبء الدين في حدود إطار زمني معقول. وكان من دواعي سرور كندا أنها شاركت في مفاوضات التغذية السابعة لصندوق التنمية الأفريقي في أيار/مايو، وساهمت في الاشتراك الخاص الإضافي في حزيران/يونيه.

وفي الختام أقول إن هذا الاستعراض لمنتصف المدة دلل على استمرار صحة وإلحاحية الأهداف المحددة قبل خمس سنوات في البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا. والاستنتاجات التي تم التوصل إليها في اجتماع أيلول/سبتمبر للجنة المخصصة توفر أساسا سليما لمواصلة السعي لتحقيق تلك الأهداف بتركيز مجدد في السنوات المقبلة. وتتعهد كندا بتقديم دعمها المتواصل لهذا المشروع، وهي على أتم استعداد للعمل بروح المشاركة - مع البلدان الأفريقية والمؤسسات الإقليمية والأمم المتحدة - لمواجهة التحديات الخطيرة التي تواجه التنمية في أفريقيا.

**السيد ويلموت** (غانا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على التقارير التي أتاحها لنا للنظر في هذا البند من جدول الأعمال، سواء أثناء دورة استعراض منتصف المدة أو في هذه الجمعية. ونود أن نسجل امتناننا لأعضاء مكتب دورة استعراض منتصف المدة التي عقدت في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ونود بصفة خاصة أن نشكر السفير هيساشي أوادا، ممثل اليابان، على إدارته القديرة للدورة الاستعراضية. كما أننا نقدر الجهود التي بذلتها حكومة اليابان بلا كلل بحثا عن حلول لمشاكل تنمية أفريقيا.

كان المقصود من استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات تقييم تنفيذ البرنامج، والتعرف على العقبات

التي تحول دون سرعة تنفيذه، والتوصية بالطرق الكفيلة بالتنفيذ الفعال لأجزائه المتبقية. وقد لاحظت دورة الاستعراض أن البلدان الأفريقية، وفقا للالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب البرنامج، اضطلعت بإصلاحات سياسية واقتصادية مختلفة أسهمت في تحقيق النمو الاقتصادي على مدى السنوات القليلة الماضية. ولاحظت أيضا أن المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة، وفر للبلدان الأفريقية بعض الدعم. ومع ذلك، واجه تنفيذ البرنامج عقبات خطيرة حالت دون تحقيق الأهداف الموضوعة. وصادفت البلدان الأفريقية، ضمن ما صادفت، صعوبات كبيرة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر المطلوب، كما أنها عجزت عن ضمان الوصول الكافي لسكانها إلى التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية ذات الصلة.

وفيما يتعلق بتعبئة الموارد أظهر الاستعراض أن مجموع المدفوعات الصافية من المساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفض من حوالي ٢٤ بليون دولار في عام ١٩٩١ إلى ٢١,٩ بليون دولار في عام ١٩٩٤، قبل أن يزيد إلى ٢٦,٤ بليون دولار في ١٩٩٥، بينما كان المبلغ المتوقع في البرنامج الجديد ٣٠ بليون دولار كحد أدنى في عام ١٩٩٢. كما أن مجموع الديون الخارجية على أفريقيا ارتفع من ٣٠٠ بليون دولار في عام ١٩٩١ إلى حوالي ٣٢٢ بليون دولار في عام ١٩٩٥، بينما تدنى نصيب أفريقيا من التجارة العالمية من ٣,١ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢,١ في المائة في عام ١٩٩٥. ومما زاد من تعويق تنفيذ البرنامج الجديد وجود أوجه نقص على مستوى الدعوة والمستوى المؤسسي نتيجة عدم وجود ولايات واضحة وعدم كفاية الموارد.

ويأمل وفد بلدي في أن يتسنى تذليل العقبات السالفة الذكر، وأن تبذل جميع الأطراف جهودا لضمان التنفيذ التام والحسن التوقيت للبرنامج. وستواصل البلدان الأفريقية، في جملة أمور، السعي إلى تنفيذ البرامج اللازمة لتعميق الإصلاحات الجارية، والانخراط في أنشطة أكثر جرأة لتشجيع الاستثمار، وكفالة التحول الديمقراطي، وتعزيز الموارد والقدرات البشرية من أجل التنمية المستدامة.

ومع اعترافنا بأن المسؤولية الأولى عن تنفيذ البرنامج تكمن على الصعيد الوطني، ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الموارد المالية الضرورية، وفقا لالتزاماته بموجب البرنامج. وهذه الالتزامات تتضمن توفير المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة سنوية تعادل ٣٠ بليون دولار، مع زيادتها بنسبة تبلغ ٤ في المائة سنويا؛ واعتماد استراتيجية دولية فعالة للدين لمعالجة ديون أفريقيا التي لا طاقة لها على تحملها؛ ودعم تطوير الهياكل الأساسية التجارية؛ وإزالة الحواجز التجارية؛ ودعم جهود تنويع السلع الأساسية والتعاون الإقليمي. ولدى ترجمة توصيات الدورة الاستعراضية إلى أعمال، يود وفد بلدي أن يشدد على ضرورة أن نسترشد بإطار زمني لكل هدف على حدة، واضعين في اعتبارنا أن مدة البرنامج لم يتبق منها سوى خمس سنوات.

وسيكون من سوء حظ هذه الجمعية الموقرة ألا تجتمع بعد خمس سنوات في نهاية فترة التنفيذ إلا لأن تعترف مرة أخرى بأن تنفيذ البرنامج ما زال متأخرا عن موعده. ولتجنب هذه الحالة وضمان التنفيذ في الوقت المناسب، نود أن نوصي بأن يقدم الأمين العام لهذه الجمعية تقريرا سنويا عن حالة تنفيذ البرنامج، يشير فيه إلى الأعمال المحددة التي قام بها كل طرف من الأطراف لتحقيق الأهداف المتفق عليها. وهذه التوصية تعني ضمنا إدراج هذا الموضوع كبند سنوي من بنود جدول الأعمال في السنوات الخمس القادمة. ونعتقد أن التقييم المنتظم لتنفيذ البرنامج سيمكننا أيضا من تحديد ما إذا كنا على المسار الصحيح، وسيساعدنا في الإسراع بحركة التنفيذ حيثما كان متأخرا.

وأخيرا، يعرب وفد بلدي عن أمله في أن تزود هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، والمسؤولة عن المتابعة، بالموارد اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بوظيفتها المتمثلة في تحسين ورصد تنفيذ البرنامج.

**السيد مابورانغا** (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أسابيع قليلة، قام المجتمع الدولي باستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالسفير أوادا ممثل اليابان، الذي ترأس بقدرة فائقة إجراءات الاستعراض، كما أشيد بمكتب اللجنة المخصصة لاستعراض منتصف المدة بأكمله. لقد وفر لنا الاستعراض، الذي أجري بعد خمس سنوات من بدء البرنامج الجديد، فرصة لنقيّم مجددا

الشـــوط الذي قطعنـــاه معا ولنقيـــم ما كان مطلوبا لتحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا. ولذلك، نرحب بهذه الفرصة لتبادل الآراء في هذا الموضوع البالغ الأهمية للشعب الأفريقي.

واعترافا بكوننا، نحن الشعب الأفريقي، نتحمل المسؤولية الأساسية عن تنمية أنفسنا، اضطلعنا بشتى التدابير لإعادة هيكلة اقتصاداتنا وتحريرها بتكلفة اجتماعية وسياسية هائلة. وقد تحقق الكثير أيضا من حيث النهوض بالحرية والعدالة الاجتماعية والسلم والأمن. والتقارير التي قدمت أثناء استعراض منتصف المدة دليل بيّن على كون البلدان الأفريقية وفت إلى حـــد كبير بالتزامها بموجب الاتفاق. وهذه الإصلاحات الطموحة والمؤلمة ستفشل بالتأكيد إذا لم يدفع شركاؤنا في التنمية جهودنا الممتازة.

وكما ذكرت في بياني أثناء استعراض منتصف المدة، أتاح لنا بزوغ فجر حقبة سلام وهدوء لم يسبق لها مثيل في أجزاء عديدة من أفريقيا الفرصة لإعادة تركيز اهتمامنا وتوجيه الموارد الشحيحة نحو التنمية الاقتصادية. بيد أن هذه الظروف السلمية لا يمكن تأمينها بالكامل دون الدعم الأساسي المطلوب للتنمية الاقتصادية. والتنمية شرط لا غنى عنه للسلم والأمن الدوليين. ونحن نعتقد أن الحالة الاقتصادية في أفريقيا تمر بمنعطف حرج وتتطلب التدخل الحاسم من جانب المجتمع الدولي. ووجود أفريقيا نشطة ومزدهرة اقتصاديا مصدر قوة للاقتصاد العالمي. إنها تعزز الإمكانيات لوجود إنساني سلمي وآمن لأن الفقر والحرمان والعوز أرض خصبة لعدم الاستقرار السياسي وللانحلال الاجتماعي. وبينما يبرز المجتمع الدولي إلى الوجود ويطرح مبادرة غير فعالة تلو أخرى، تهدد تلك السحابة السوداء الحائمة فوق جزء كبير من أفريقيا بجرنا إلى الوراء إلى هاوية عدم الاستقرار السياسي بل إلى شفا الدمار السياسي. والسؤال الذي ينبغي لهذه الجمعية أن توجهه إلى نفسها هو هل نحن بحاجة إلى الانتظار حتى تتجلى هذه الكوارث في صور بشعة ومخيفة على شاشات التلفزيون في غرف جلوسنا.

لقد أظهر استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات أنه لم ينجز الشيء الكثير لتحقيق الأهداف المحددة التي حددناها جماعيا لأنفسنا. ونحن نطلب إلى شركائنا في التنمية الوفاء بالتزاماتهم إذا أريد إنقاذ البرنامج الجديد من إخفاق مأساوي يبدو أنه يتجه صوبه. إن البرنامج يواجه خطرا حقيقيا جدا، خطر أن يلقى نفس المصير الذي لقيه سابقه، برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا.

وبينما نسلم بأن المساعدة الإنمائية الرسمية جـزء هـام من المساعدة الإنمائية الشاملـة لأفريقيـا، لا نزال أيضا مقتنعين اقتناعـا راسخـا بأنها لا يمكن ولا ينبغي لها أن تظل العامل الحاسم في استراتيجيات التنمية كما هو الحال الآن. ونحن نفضل أن يكون دورنا دور مشاركة حقيقية في التجارة وليس دور المتلقين للمعونة. وبالتالي، فإننا نتساءل كيف يمكن لنا أن نحقق الازدهار إذا كانت صادراتنا القليلة يحرمها جدار الحواجز الحمائية العالي في البلدان المتقدمة النمو من إمكانية الوصول إلى الأسواق. وليتسنى للبلدان الأفريقية أن تستفيد استفادة كاملة من نظام التجارة المتعدد الأطراف الجديد والاقتصاد العالمي المتزايد التكامل، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تتخلى عن سياسات الحمائية. والحقيقة المحزنة هي أنه بينما الفوائد التي تعود على البلدان الأفريقية من نظام التجارة المتعدد الأطراف الجديد غير مضمونة على الإطلاق، فإن ما نحن متأكدون منه هو أنه على المديين القصير والمتوسط، ستتكبد البلدان الأفريقية خسائر جسيمة. وينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ تدابير عاجلة لتخفيف الأثر الضار لهذا الاتجاه. والتنافس على قدم المساواة فيما بين شركاء غير متكافئين تماما تنافس غير منصف. وهناك حاجة إلى العمل الإيجابي لصالح أفريقيا، وهذه هي الحلقة الأضعف في المشاركة العالمية الآخذة في الظهور.

ونحن نعتقد أن إصرار شركائنا في التنمية على أن تفي البلدان الأفريقية بجميع التزاماتها الناتجة على الدين، في الوقت الذي تلتهم فيه المدفوعات جميع حصائل صادراتنا، ينطوي على المكر. ونعتقد أن هناك علاقة واضحة ومباشرة بين عبء دين أفريقيـا الـذي لا يمكن تحمله وهروب الموارد المالية اللازمة للانتعاش الاقتصادي والنمو والتنمية من المنطقة. ويتعين على العديد من البلدان الأفريقية الضغط على شعوبها إلى حد سوء التغذية أو التضور جوعا من أجل الوفاء بالتزاماتها الناتجة عن الدين. ونظرا إلى عـــبء الديـــن هذا الذي لا يطاق، يحسن من الناحية الاقتصادية إعطاؤنا الفرصة

للاحتفاظ بالجزء الأكبر من حصائل صادراتنا لإعادة استثمارها في اقتصاداتنا.

وعند استعراض منتصف المدة تناولنا باستفاضة موضوع تعبئة الموارد المحلية والدولية من أجل التنمية. والغريب في الأمر أن نتيجة عملية الاستعراض لا تقر بأن هناك فعلا، في معظم البلدان الأفريقية، تدفقا صافيا للموارد. وبالنظر إلى هروب رأس المال، ينبغي أن نطرح مرة أخرى السؤال الخطابي: كيف نتوقع أن نحقق التنمية إذا لم نتمكن من إعادة استثمار الحصائل القليلة من صادراتنا؟ يجب علينا أن نوقف هروب رأس المال وأن نعكس اتجاهه، ذلك الهروب الذي يحبط ويقوض جهودنا لتحقيق الادخار ولإعادة الاستثمار في اقتصاداتنا. إننا نعتقد أن التنمية الحقيقية هي التنمية التي ينشئها ويحفزها رجال الأعمال المحليون بقدراتهم الخلاقة وبفضل سجايا شعبنا ومثابرته. ولكن، كما قلت من قبل، نحصل نحن الأفارقة على مقادير متناقصة من المساعدة ونفقدها بعد في خدمة الدين.

والتنمية كما وصفها وزير خارجية زمبابوي في خطابه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، لا معنى لها إذا لم توفر الغذاء على موائدنا والمياه النقية في منازلنا والمسكن الأفضل وحالة الصحة المحسَّنة والطمأنينة والأمن لأطفالنا. والتنمية ليست مسألة احصاءات ولا يمكن لأي قدر من الكلمات أو القرارات أو المؤتمرات أو برامج العمل أن يحقق التنمية الاقتصادية في أفريقيا. نحن لسنا بحاجة إلى توكيدات جوفاء للتضامن ولكننا بحاجة إلى التعاون الانمائي الدولي الذي يتجاوز عالم الكلام غير المثمر، ويتجلى على نحو ملموس عن طريق إجراء تحسينات ملموسة في حياة الرجال والنساء والأطفال العاديين.

وأخيرا، أود أن أختتم بياني بأن استرعي انتباه المشاركين إلى تقييم برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة. وهناك أيضا تعليقات على ذلك التقرير من الأمين العام ولجنة التنسيق الإدارية.

**السيد ياكوبو** (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني سرورا بالغا أن أخاطب الجمعية العامة للمرة الأولى لأعرب عن موقف بنن بشأن البند ٤٤ من جدول الأعمال المعنون "تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات". ووفد بنن يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به سفير الكاميرون بالنيابة عن البلدان الأفريقية، وإلى بعض الآراء التي أعرب عنها الممثلون الذين تكلموا في وقت سابق بشأن هذا البند الذي لا تحتاج أهميته وصلاحيته إلى بيان.

وفي الفترة الواقعة من ١٦ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر الماضي، قامت لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة التي أنشئت بموجب القرار A/50/160 ألف، باستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات تحت رئاسة السفير أوادا ممثل اليابان وبمساعدة أعضاء المكتب الآخرين سفراء بلجيكا والجمهورية التشيكية وغابون وغيانا. وأود باسم حكومتي وبالإصالة عن نفسي أن أهنئهم على جودة عملهم وعلى تفانيهم في خدمة قضايا ومصالح أفريقيا.

وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بعد اعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا بالقرار ١٥١/٤٦ ذكر سفير النرويج الراحل مارتن هسليد - وأشيد بذكراه هنا - أنه بإقرار برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات فإن

> "المجتمع الدولي يقبل مبدأ تقاسم المسؤولية والمشاركة الكاملة مع أفريقيا". (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٧٧، الصفحة ١٨-٢٠)

وإن المجتمع الدولي التزم بتقديم الدعم الكامل والملموس للجهود الأفريقية.

ينبغي أن نسلم بطريقة أو بأخرى بأن اعتماد البرنامج الجديد صاحبته زيادة الوعي على الصعيد السياسي بالحالة غير العادية لأفريقيا وباحتياجاتها الخاصة. لقد جرى تناول هذه المسائل التي تحظى بالأولوية لدى المجتمع الدولي في إعلانات وبرامج العمل لمؤتمرات القمة الكبيرة التي نظمتها الأمم المتحدة، وفي الصكوك القانونية الدولية المعنية بالبيئة وفي القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة.

ولا يساورنا شك في أن مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي سيعقد في روما في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ سيؤكد هذه الشواغل نفسها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، في الالتزام في إعلان كوبنهاغن بما يلي:

"نلتزم بإسراع خطى تنمية الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا". (A/CONF.166/9، الصفحة ٢٥)

كل هذا يدفعنا إلى الاعتقاد أن التزام الجمعية العامة الرسمي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ الذي تأكد في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في آذار/مارس ١٩٩٥ التزام له بالغ الأهمية السياسية. وبالإضافة إلى ذلك أكد الأمين العام وذكّر أحيانا كثيرة أن أفريقيا، وفقا للبرنامج الذي اعتمد باتفاق مشترك أحد الأولويات الخمس للأمم المتحدة في التسعينات.

وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية لبدء المبادرة الخاصة للأمم المتحدة بشأن أفريقيا في آذار/مارس ١٩٩٦، تلك المبادرة التي تستهدف تعزيز الأهداف التي وضعتها الجمعية العامة في إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وتستهدف النهوض بتحقيق هذه الأهداف.

وفي استعراض منتصف المدة نشير مع الأسف إلى أنه على الرغم من هذه الخلفية السياسية المبشرة بالخير وعزم البلدان الأفريقية الواضح على تخليص نفسها من التخلف فلم ينفذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات سوى تنفيذ بدائي أو، على الأقل، متقطع. وبعبارة أخرى فإن سيل الإعلانات والخطابات والوعود منذ بداية هذا العقد لم يعقبه إلا أعمال قليلة وخطوات محددة.

وقد قوبلت المحاولات التي بذلتها الوفود الأفريقية لضمان اتخاذ قرار بتوافق الآراء يدعو إلى إنشاء صندوق لتنويع السلع الأفريقية في إطار الفصل الخاص بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ويتناول دعم تنويع السلع الأفريقية، بالرفض المستمر الذي لا مبرر له والذي يحمل بعض الازدراء من جانب بعض وفود الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ويأمل وفد بنن أن يتوج تنفيذ البرنامج بالنجاح أثناء السنوات الخمس القادمة إذ أن استعراض منتصف المدة قد أتاح لنا أن نؤكد من جديد ونشدد على الطابع التبادلي للالتزامات والمسؤوليات، وعلى حاجة أفريقيا والمجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير ملموسة على نحو عاجل مثل تلك الواردة في القرار ١٥١/٤٦ (١٩٩١) والمكررة من جديد في استعراض منتصف المدة. ومن ذلك يتضح أن ثمة الكثير الذي ما زال يتعين إنجازه لتحقق على الأقل الأهداف ذات الأولوية المنصوص عليها في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، بما في ذلك الإدماج الفعال والكامل لأفريقيا في الاقتصاد العالمي.

وجرى استعراض منتصف المدة في ظل ظروف عولمة الاقتصاد وتحرير التجارة الأمر الذي يفتح آفاق الفرص كما يثير التحديات ويخلق المخاطر وعدم اليقين. إن خطر حدوث مزيد من التهميش لأفريقيا خطر حقيقي اليوم. ولقد آن الأوان أكثر من أي وقت مضى لبذل جهود متضافرة على المستوى العالمي لإيجاد جو دولي مؤات لإدماج أفريقيا وإدماج أقل البلدان نموا عموما في الاقتصاد العالمي. ويتطلب توفير مثل هذا الجو - ضمن ما يتطلب - اتخاذ التدابير اللازمة لإلغاء الديون العامة أو الثنائية؛ والتخفيض الكبير للديون المتعددة الأطراف، التي تضاعفت أربع مرات بالنسبة لكثير من البلدان الأفريقية خلال عقد واحد؛ وإعادة جدولة الديون التجارية، إن لم يكن تخفيضها أو إلغاءها. وهناك حاجة إلى إيجاد حلول فعالة وملائمة ودائمة لمشكلة الديون الخارجية على البلدان الأفريقية.

وهناك حاجة إلى إعادة توجيه أهداف سياسات وبرامج التكيف الهيكلي نحو التنمية الاجتماعية وخاصة القضاء على الفقر وتوفير فرص العمل المنتج وتعزيز الإدماج الاجتماعي.

وهناك حاجة إلى تحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي للبلدان المتقدمة النمو للمساعدة الانمائية الرسمية للبلدان النامية، يخصص منها

ما يتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة لأقل البلدان نموا وعددها ٤٨ بلدا منها ٣٣ بلدا أفريقيا.

وهناك حاجة إلى أن تنفذ الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه تنفيذا فعالا وسريعا فيما يتعلق بمواجهة احتياجات أفريقيا ومشاكلها المحددة. ومن الواضح أن هذه التدابير ينبغي أن تستكمل ببذل جهود كبيرة من جانب البلدان الأفريقية. وأود أن أشير هنا إلى ضرورة ترسيخ وتوطيد عملية إشاعة الديمقراطية بقوة التي تعم لحسن الحظ القارة الأفريقية بأسرها اليوم. وسيتيح ذلك وعيا أعظم باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وبتعزيزها، كما يتيح اهتماما أكبر بالإدارة العامة الصالحة في جو من الشفافية والعدالة والمصداقية والإنصاف والمساواة.

ولقد بدأت بنن عمليتها الديمقراطية في أعقاب مؤتمر قوى الأمة الأساسية التاريخي في شباط/فبراير ١٩٩٠، قبل اعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد في عام ١٩٩١ بوقت طويل. واتضح أن تحركنا إلى الأمام لتوطيد تجربتنا الديمقراطية الجديدة متماش تماما مع أهداف البرنامج. وتأمل حكومة بنن أملا قويا أن تستفيد أكثر من المساعدة والدعم المقدمين من المجتمع الدولي بأسره ومن منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية ومن سائر عناصر المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم حتى تنتهي بنجاح من تنفيذ برنامجها الرامي إلى بناء دولة تقوم حقا على أساس حكم القانون وبناء أمة تعيش في رخاء سرعان ما يتمتع فيها جميع مواطني بنن بالحد الأدنى من الرفاه.

إننا ندرك أن مجرد تلبية المطالب الشعائرية فيما يتعلق بالمشاورات الانتخابية، وتنفيذ مبدأ التغيير النظامي للحكومة، وإقامة المؤسسات الديمقراطية واحترامها والضوابط والتوازنات التي يوفرها دستورنا ليست كافية لتدعيم الديمقراطية ولضمان تحقيقها في بنن وفي غيرها من البلدان الأفريقية مرة واحدة وإلى الأبد.

وسأكون مقصرا لو اختتمت خطابي دون إبراز نوعية العمل الذي يضطلع به مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا في سبيل النهوض بأهداف برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وتدابيره وأنشطته وتوصياته وفي سبيل تنفيذها ومتابعتها. ويود وفدي، في ضوء الاستنتاجات الإيجابية التي أسفر عنها استعراض منتصف المدة، أن يناشد من أجل تدعيم ذلك المكتب بالموارد البشرية والمالية والمادية اللازمة للاضطلاع بولايته.

والواقع أنه بعد الاختفاء المفاجئ للشعبة الخاصة بأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية النامية الصغيرة من أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بعد انعقاد دورته التاسعة في مدريد، أصبحت أفريقيا الجنوبية مصدر إحساس بالقلق الشديد بالنسبة لنا. إن مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا هو الآن الكيان الوحيد في الأمانة العامة المنوط به تعزيز وتنفيذ ومتابعة البرنامج على الصعيد الدولي. ونأمل أن تسهم الاصلاحات الجارية الآن في إبراز الدور المنوط بمكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا.

وختاما، أود أن أحيي، مثلما فعل متكلمون عديدون سبقوني، المبادرات والأنشطة والمشاريع التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل أفريقيا وكذلك الأنشطة والإجراءات التي يقوم بها جميع الشركاء في تنمية أفريقيا بما في ذلك الجهات غير الحكومية الفاعلة التي جعلت من الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا إحدى أولوياتها.

وبالتالي، فإنني أناشد جميع الدول أن تطبق بدقة النتائج التي أسفر عنها استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات من أجل القضاء الفعال على الفقر، وتحقيق التنوع في اقتصاداتنا وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والإسراع بعملية الإدماج الحقيقي لأفريقيا في نظام تحرير التجارة الدولية وفي عولمة الاقتصاد.

**السيد أبيبي** (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشكل برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات الذي اعتمدته الجمعية العامة بالإجماع في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ على أساس مبدأي المشاركة الكاملة وتشاطر المسؤولية مع أفريقيا من أجل تحقيق أهدافها، مظهرا سياسيا هاما لتضامن المجتمع الدولي مع أفريقيا.

وفي هذه المرحلة من بياني أود أن أضم صوتي إلى الأصوات التي أشادت بجدارة بالسفير الياباني أوادا وكذلك بمكتب اللجنة الجامعة المخصصة على الطريقة الممتازة التي تم بها إجراء استعراض منتصف المدة.

إن استعراض منتصف المدة لتنفيذ هذا الاتفاق السياسي الهام يسلط الضوء ليس فقط على التضحيات الكبيرة التي تحملتها البلدان الأفريقية في إدخالها الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية وعلى جهود المجتمع الدولي لدعم الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في أفريقيا، بل أيضا على الطريق الطويل الذي ما زال يتعين قطعه لتحقيق الأهداف الرئيسية للبرنامج.

ويرى وفد جمهورية الكونغو أن النتائج الجديرة بالثناء التي تحققت بالفعل ينبغي ألا تخفي العقبات العديدة التي ما زال يتعين التغلب عليها لتحقيق تنمية حقيقية دائمة في أفريقيا. فالأهداف الأساسية للبرنامج الجديد لا تزال أبعد ما يكون عن التحقيق. وعلى الرغم من وجود بصيص من الأمل هنا وهناك في القارة، فإن اقتصادات البلدان الأفريقية لا تزال شديدة الضعف أمام التقلبات الخارجية. وعملية التنمية بعيدة تماما عن أن تكون ذاتية النمو. وكما يوضح التقرير الممتاز للجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة يظل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ والبرنامج الجديد في عام ١٩٩١ - هذه المشاكل لا تزال في معظمها ذات طابع حاد. ولا تزال تعبئة الموارد الضرورية أقل من المستويات التي سبق التنبؤ بها. كما أن عبء الدين لا يزال يستنزف العديد من المبادرات الاقتصادية.

ويحدث استعراض منتصف المدة في سياق دولي يتسم بعولمة الاقتصاد العالمي وتحريره مما يعطي أفريقيا فرصا جديدة ويضع أمامها تحديات جديدة على حد سواء. وينبغي أن يتيح الاستعراض فرصة لأفريقيا وللمجتمع الدولي ليس فقط لإعادة تأكيد الالتزامات التي قطعت قبل خمسة أعوام وإنما أيضا لاعتماد التدابير الضرورية للتعجيل بتنفيذ هذا العقد السياسي الهام.

ومن الاحتياجات التي تستحق أن توليها أفريقيا وشركاؤها اهتماما مستمرا تهيئة بيئة سلمية داخل الدول وفيما بينها. فاستتباب السلام شرط ضروري للتنمية، بينما يؤدي استمرار الصراعات المسلحة والحروب الأهلية والمنازعات الإثنية إلى الإضرار بجهود التنمية بسبب انعدام الاستقرار السياسي وما يحدثه من دمار نتيجة لذلك. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد جمهورية الكونغو التوصية الواردة في تقرير اللجنة المخصصة الداعية إلى ضرورة مواصلة المجتمع الدولي دعم المبادرات دون الإقليمية والإقليمية الرامية إلى تسوية الصراعات.

ويشير برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات إلى أن المسؤولية عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا تقع أساسا على عاتق الأفارقة أنفسهم. وفي بيئة دولية تتسم بتصاعد حدة المنافسة التجارية والمالية والثقافية وتزداد فيها ندرة المعونة الدولية، يصبح تعزيز القدرات الذاتية لأفريقيا من الحتميات الضرورية لتمكين قارتنا من أن تتولى تقرير مصيرها بنفسها. ويعتبر الحصول على الموارد الأساسية للعلم والتكنولوجيا وإتقان استخدامها من الأمور الحاسمة في هذا الصدد. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل بعزم وطيد جهوده لمساعدة البلدان الأفريقية في إحراز تقدم حاسم في هذه المجالات.

ولا تزال مخاطر تهميش البلدان الأفريقية واقعا حيا في سياق دولي يتسم بالنزعة إلى إنشاء تكتلات واسعة أو مناطق كبيرة للتجارة الحرة. كما أن التكامل الإقليمي أو دون الإقليمي الذي يمكّن أفريقيا من أن تستفيد استفادة كاملة من الطبيعة التكاملية لثروتها الهائلة شرط أساسي لتنميتها. وهو أيضا عنصر حاسم لإحلال السلام والاستقرار في القارة. كما أن النزعة القومية المتناهية الصغر، أو النزوح من الريف، أو تحركات السكان أو الانفجارات السكانية، أو حتى التوترات العرقية والحروب الأهلية - كلها أمور تؤكد بقوة ضرورة التعاون الدينمي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. لذلك، نرحب بجميع التوصيات التي تستهدف توطيد المبادرات التي اتخذتها البلدان الأفريقية في هذا الاتجاه.

وأيا كانت الإصلاحات التي اضطلعت بها أفريقيا أو التضحيات التي قدمتها، فمن غير الممكن تحقيق جميع أهداف البرنامج الجديد دون دعم مستمر وكبير من المجتمع الدولي.

لقد بيَّنت أفريقيا أنها على استعداد للوفاء بالتزامها بموجب هذا العقد، وهي تود أن يضطلع المجتمع الدولي أيضا بدوره بشكل نشط، حتى نستطيع معا، بفضل تضامننا، التوصل إلى حلول دائمة تتفق وتوقعات الآلاف المؤلفة من البشر الذين يكافحون الجوع والفقر والكوارث الطبيعية في القارة. وكما يقول دعاة التمسك بالأخلاق الحميدة: من العار أن يشعر المرء بالسعادة وسط مثل هذه المعاناة الكبيرة.

**السيد بوني** (فيجي) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ليس ثمة أي شك في أن أفريقيا قارة تعرضت لإهمال جسيم. وقد أدى تجاهل المجتمع الدولي لها بشكل أو بآخر إلى تولد سلسلة من العناصر السلبية التي سببت ركود النمو والتنمية لبلدان أفريقيا، فرادى وجماعات. ومع ذلك، فإن أفريقيا قارة تنعم بتشكيلة واسعة من الموارد الطبيعية.

ولم تتحقق الاستفادة الاقتصادية والاجتماعية الكاملة من تلك الموارد لصالح الشعوب، ولرقيها، ولتهيئة مستوى أفضل للمعيشة والمحافظة عليه نتيجة لوطأة الدين الخارجي الثقيلة، وما يلازمها من تكاليف خدمة الديون، وتدهور مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، وانخفاض التدفقات المالية من أجل الاستثمار ومن أجل التنمية الصناعية والتجارية وتنمية قطاع الأعمال الحرة، والحواجز المتزايدة أمام التجارة، والعقبات التي تعوق وصول منتجاتها إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو في العالم.

إن الحالة التي واجهتها القارة الأفريقية ولا تزال تواجهها لا تقتصر على أفريقيا وحدها. فهي مأساة تواجه مناطق وبلدانا أخرى في العالم بما في ذلك منطقة جنوب المحيط الهادئ التي ينتمي إليها بلدي.

ففي حالة بلدي مثلا، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية من المانحين التقليديين والإقليميين، ويجري فرض شروط على هذه المستويات المنخفضة من المعونة. كما أن ميزان التبادل التجاري مع المراكز المتروبولية الإقليمية رجحت كفته لصالحها بقدر كبير، ومع ذلك توضع عقبات تعوق وصول منتجاتنا إلى أسواقها. وانخفضت التدفقات الرأسمالية اللازمة للتنمية الصناعية والتجارية ولتنمية قطاع الأعمال.

ويلاحظ وفدي بارتياح التطورات الإيجابية التي حدثت في القارة خلال السنوات الخمس الماضية، بموجب برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. واستعراض منتصف المدة يذكر أنه، منذ تنفيذ البرنامج الجديد، نفذت في بلدان كثيرة إصلاحات سياسية واقتصادية وهيكلية ومؤسسية. وأوجد تعاون اقتصادي أوثق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وشهدت القارة تحولا متزايدا نحو الديمقراطية واضطلاعا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي أيضا بأدوار ومسؤوليات قيادية في منع نشوب المنازعات وإدارتها وحلها. وأخذ عدد من البلدان الأفريقية في صياغة وتنفيذ استراتيجيات وسياسات تستهدف القضاء على الفقر.

ومن ناحية أخرى يلاحظ وفدي بقلق شديد أنه، بعد مضي خمس سنوات، لا يزال الكثير من بنود البرنامج غير منفذة بعد. ومما يثير القلق الشديد أيضا التساؤل عما إذا كان البرنامج كله يمكن إنجازه كاملا خلال السنوات الخمس القادمة. إن استعراض منتصف المدة يذكر أن كثيرا من المشاكل الحرجة، من اجتماعية واقتصادية، التي أدت إلى إقرار البرنامج الجديد، لا تزال قائمة، بل وتفاقمت في بعض البلدان. ومن المتوقع أن يتزايد الفقر والبطالة بقدر محسوس. والمستويات المقدرة في البرنامج الجديد لحشد الموارد لا تزال بعيدة المنال، ولا تزال الأهداف الرئيسية للتنمية غير مدركة.

يُستنتج من ذلك نتيجة واضحة: إن تنفيذ البرنامج الجديد تعثر. ومن الواضح أن الأمر يحتاج إلى تعجيل خطوات التقدم في تنفيذ البرنامج الجديد خلال السنوات الخمس القادمة. ويضم وفدي صوته إلى البلدان الأفريقية في مناشدة المجتمع الدولي، وخصوصا بلدان العالم المتقدمة النمو والمنظمات الدولية، كي تفي بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب البرنامج.

ويبدو ملموسا لوفدي أن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا على نطاق المنظومة مقصود منها أن تسد الثغرة الموجودة في تنفيذ البرنامج، بتنسيق الجهود بين المجتمع الدولي، ومؤسسات بريتون وودز المالية، والأمم المتحدة، بشأن قضايا التنمية.

ونهيب بالأمم المتحدة أن تبذل كل جهد في إطار المبادرة، كي تكفل التنفيذ الكامل للبرنامج الجديد لتنمية أفريقيا، في غضون السنوات الخمس القادمة. وعلى حد قول مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إن الالتزام بالتنمية يجب أن يستمر التركيز عليه باعتباره الهدف الرئيسي لعمل الأمم المتحدة. ويجب على الأمم المتحدة أن تعكس وتجسد الأولوية العليا لمعظم الشعوب ومعظم الأمم؛ وتلك الأولوية اليوم هي التنمية - التنمية المستدامة، التنمية التي يكون الناس محورها.

**السيد دلاميني** (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني كثيرا أن أخاطب الجمعية بالنيابة عن وفد مملكة سوازيلند، عن بند جدول الأعمال المعنون "تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات". ونحن نثني على لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لتقريرها الشامل عن أوضاع تنفيذ البرنامج المذكور، والوارد في الوثيقة A/51/48.

كان الهدف من برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، بنهجه الفريد، تجديد التزام البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي ببرنامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في أفريقيا، بروح من التشارك العالمي قائمة على تشاطر المسؤوليات. ويضع البرنامج الجديد أهدافا رئيسية ينبغي تحقيقها بحلول عام ٢٠٠١، ويحدد عددا من المسؤوليات والالتزامات من أجل ذلك التحقيق، يجب الاضطلاع بها بروح من التشارك بين أفريقيا والمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد هيأ لنا تقرير اللجنة الجامعة المخصصة فرصة تقييم مقدار ما أنجز فعلا حتى اليوم.

في التقرير وقائع صارخة تميط اللثام عن المسافة التي لا بد أن يقطعها الشريكان نحو تحقيق النتائج المنشودة بحلول عام ٢٠٠١. إن استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد جرى إزاء خلفية من التطورات الأساسية في العلاقات الاقتصادية الدولية. ولئن كانت ظاهرة العولمة والتحرر من القيود تحمل في طياتها بالنسبة لسائر العالم الكثير من الفرص والتحديات، فالواقع بالنسبة لأفريقيا، هو خشية حدوث مزيد من التهميش، على الأقل خلال الأجل القصير. إن مواجهة تلك التحديات وتنفيذ الالتزامات في مختلف برامج العمل أمر يفوق طاقة وسائلنا الحالية. ومن المؤسف أن كل ذلك يحدث متزامنا مع نشوء جو من التعب من إسداء المساعدة وضغوط شديدة على الميزانيات في البلدان المتقدمة، مع التشكيك في كفاءة التعاون الإنمائي الدولي ومع ضغوط حمائية تسعى إلى تقويض نظرية الميزات المقارنة، تحت ستار أسباب اجتماعية وبيئية.

لقد اتخذت البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي عددا من التدابير لتحقيق أهداف البرنامج الجديد. وكانت أكثر الجهود بروزا ما بذلته الحكومات الأفريقية التي أقدمت على إصلاحات اقتصادية وسياسية رئيسية. وقد طبقت بلدان أفريقية كثيرة الديمقراطية والحكم الصالح على أسس منظمة. كما أن التزام الحكومات الأفريقية بالإصلاحات السياسية والاقتصادية نوهت به الدورة الاستثنائية السابعة عشرة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، في آذار/مارس ١٩٩٥، التي أقرت إعلانا عن تحقيق انطلاقة جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا: برنامج عمل القاهرة.

وحكومة مملكة سوازيلند، بدورها، شكلت هيئة كلفت بإجراء استعراض اقتصادي وطني في ١٩٩٤/١٩٩٥، كان من ضمن المشاركين الرئيسيين فيها شركات من القطاع الخاص وشركات معنية بالعمل الاجتماعي بين السكان. وكانت هذه الممارسة تستهدف تبين مجالات يمكن أن تولّد نموا اقتصاديا. وإلى جانب لجنتنا الوطنية للاستعراض الاقتصادي، توجد لجنة الاستعراض الدستوري التي أنشئت في تموز/يوليه ١٩٩٦ لاستعراض دستور مملكة سوازيلند.

إن مسؤولية أفريقيا والتزامها بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد تشملان كذلك التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين، وخلق مناخ يشجع اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، والأخذ بتنمية محورها عامة الناس، وحماية البيئة، وتطبيق استراتيجيات تستهدف تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر والمرض والأمية في القارة.

أما المجتمع الدولي فقد التزم، من جانبه، بمساعدة أفريقيا، بتوفير تدفقات كافية من الموارد للتنمية والاستثمار، وتنويع السلع الأساسية، ومساندة التكامل الاقتصادي الإقليمي.

غير أن من الواضح اليوم أننا متأخرين جدا عن الجدول الزمني في تحقيق هدفنا.

ولقد كان تأثير هذه الأعمال على التنمية الأفريقية الشاملة الطويلة الأجل ضئيلا جدا.

وإذا ما اتفقنا على أن النمو المطرد والتنمية المستدامة الطويلي الأجل يعتمدان على القطاع الخاص وعلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فيجب علينا حينئذ أن نحدد حافزا حقيقيا للاستثمار، لأن أفريقيا، رغما عن مناخها المواتي، لا تزال عاجزة عن اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبالنسبة لمعظم البلدان، تم وقف الاتجاه الانتشاري للانكماش. وقد شهد بعض هذه البلدان انتعاشا اقتصاديا متواضعا. وقدر "البرنامج الجديد" أن الحاجة قد تنشأ الى ٣٠ بليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية في ١٩٩٢، وأن هذا المبلغ سيحتاج الى أن ينمو بنسبة ٤ في المائة سنويا حتى يؤازر معدل نمو في الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٦ في المائة سنويا بالنسبة للبلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى. وفي الوقت الحالي، لم تكن المساعدة الإنمائية الرسمية كافية للانطلاق بالنمو الاقتصادي الأفريقي، ناهيك عن مؤازرته.

لذلك نناشد البلدان المتقدمة النمو أن تفي بقدر الإمكان بالتزاماتها بتحقيق أهداف الأمم المتحدة المقبولة بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، على نحو ما هو مذكور في الفقرة ٦٠ من التقرير.

إن مشكلة ديون أفريقيا تقوض أفريقيا أي جهد يبذل لتحسين نمونا الاقتصادي. إذ أنها تتطلب تدابير ملموسة وماسة للوصول بعبء الديون الى مستويات يمكن التحكم فيها. ومن رأينا أنه ما لم تتخذ المؤسسات المتعددة الأطراف تدابير جريئة ومبتكرة لتخفيض الديون، فإن الحالة الاقتصادية السلبية ستدوم.

ويعتقد وفد مملكة سوازيلند بأنه كيما تنجز نتائج مجدية وإيجابية لأفريقيا بحلول عام ٢٠٠١، فلا بد من مساندة الإرادة السياسية، التي أفضت الى اعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا، بالوسائل الضرورية، وذلك تنفيذا للتوصيات الواردة في تقرير لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

تواجه قارة أفريقيا حربا اقتصادية. وليتذكر شركاؤنا فيما وراء البحار أنهم جندوا أبناء أفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية لكي يقاتلوا في حرب تدور رحاها في أوروبا. وقد جرى ذلك بروح من المشاركة الواضحة. وكان من الممكن أن يولد بعضنا في وقت أبكر، إلا أن مولدنا تأخر بسبب الحرب العالمية الثانية لأن أسلافنا كانوا يقاتلون في حرب تدور فيما وراء البحار. وقد حان الوقت لأن تأتي تلك البلدان التي ساعدناها خارج حدودنا الى أفريقيا لتنضم الى صفوف القتال في حربنا الاقتصادية. إن حربنا بسيطة لأنها لا تقتل أحدا من البشر. والذين يحضرون لمساعدتنا سيعودون الى أوطانهم أحياء. إننا ندعو شركاءنا الى الحضور وإلى دعمنا لكي نقاتل وننتصر في الحرب الاقتصادية التي أحدقت بقارة أفريقيا.

**السيد سواميـن** (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بالإعراب عن تقديري لصاحب السعادة هيساشي أووادا سفير اليابان لما أبداه من ملاحظات مفيدة في معرض تقديمه لتقريره بوصفه رئيسا للجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ونحن نتفق معه تماما في أن تنمية أفريقيا تعتبر إحدى التحديات الرئيسية في حقبة ما بعد الحرب الباردة وبأن الإنطلاقة الاقتصادية لأفريقيا لن تحسن فقط من مستويات معيشة شعوبها وإنما سيكون لها أيضا تأثير إيجابي على الاقتصاد العالمي بأكمله.

وتأسيسا على هذا، فإنني أعتقد بأنه ينبغي لنا أن نضع في اعتبارنا لدى تناول تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في النصف الثاني من هذا العقد التوصيات التي اعتمدت في استعراض منتصف المدة. وفي هذا السياق، أود أن أقول إن الجهود التي بذلتها البلدان الأفريقية في تنفيذ البرنامج على مدار

السنوات القليلة الماضية تستحق الثناء بدرجة كبيرة وينبغي أن تلهم المجتمع الدولي بمضاعفة ما يقدمه من دعم الى حد كبير من أجل النهوض بالبرنامج.

إلا أنه رغما عن الجهود التي لا تكل التي تبذلها البلدان الأفريقية، فإن البرنامج قصر عن الارتقاء الى مستوى التوقعات. فلا يزال يتعين على المجتمع الدولي أن يقوم بقدر كبير من العمل. ولا تزال أوجه القصور وفيره، ويجب التصدي لها بقوة حتى يمكن تنشيط عملية تنفيذ البرنامج الجديد وبث الحيوية فيها.

وتتمثل مهمتنا في هذه الدورة من دورات الجمعية العامة في التوصل الى اتفاق بأن تدمج توصيات استعراض منتصف المدة في البرنامج لكي تنفذ في النصف الثاني من العقد. ولما كانت نقاط التقرر وتوصياته قد غطتها شتى الوفود بالفعل بشكل جيد، وخاصة البلدان الأفريقية ذاتها ومنظمة الوحدة الأفريقية، فإنني سأقصر نفسي على القليل من القضايا التي يعتبرها وفدي هامة.

إننا نلاحظ أن استعراض منتصف المدة للبرنامج الجديد أوصى في أيلول/سبتمبر الماضي بمزيد من التركيز وبالقيام بعمل متضافر من أجل مواصلة تعزيز تنفيذ البرنامج. بيد أن البلدان الأفريقية تواجه، في السياق الحالي، بحالة محفوفة بالمخاطر بحيث يحتمل أن تكون مرتقبات المستقبل مظلمة تماما وأن تخفق التوقعات الى حد كبير، ما لم يتصدى المجتمع الدولي بفعالية وبشكل ملموس للعديد من القضايا الإنمائية الجوهرية والشاملة.

واسمحوا لي، لذلك، بأن أركز بإيجاز على بعض المجالات التي نعتقد اعتقادا راسخا بأن المجتمع الدولي ينبغي أن يضاعف فيها بشكل حاسم دعمه للتنمية الافريقية.

أولا، لقد قصرت الموارد المالية الملتزم بها في البرنامج عن التوقعات الى حد كبير. وبالنظر الى الصعاب الفريدة التي تواجهها بعض البلدان الأفريقية، بما في ذلك الافتقار الى سبل للوصول الى اعتمادات التنمية الخاصة، فمن المحتم أن تبذل جهود جديدة بحيث يمكن الوصول بفعالية الى أهداف البرنامج. وحيث أن المساعدة الإنمائية الرسمية تعتبر، في حالة عدم وجود غيرها، المصدر المهيمن للدعم المالي لأفريقيا، فينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى الى الوفاء بالتزامه بتحقيق هدف الأمم المتحدة المقبول البالغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، بما في ذلك أهداف برنامج العمل لأقل البلدان نموا في التسعينات.

كذلك ينبغي دفع عجلة الاستثمار في أفريقيا بدعم مجالات من قبيل مبادرات المشاريع الرأسمالية وبناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية. إضافة إلى ذلك توجد مبررات قوية لزيادة المكونات التساهلية وزيادة مستوى المساعدة الإنمائية لأفريقيا، بسبب استمرار الركود بل والهبوط الاقتصادي في بعض البلدان.

والمجال الآخر الذي يقوض جهود التنمية في أفريقيا باستمرار ويتطلب الاهتمام، هو استمرار حالة الديون المفرطة. فهذه الديون الخارجية، التي بلغت ٣٢٢ بليون دولار في عام ١٩٩٥ والتي كانت تمثل ٣٨,٣ في المائة من حصائل التصدير في عام ١٩٩٤ تشكل استنزافا هائلا للموارد التي لولا ذلك لاستخدمت في أغراض التنمية عن طريق المدخرات المحلية والتدفقات المالية الخارجية من أجل التنمية. وتعد أحكام نابولي التي وافق عليها نادي باريس، والمبادرة الأخيرة من المؤسسات المالية الدولية التي تخدم الديون المتعددة الأطراف، كلاهما خطوتين في الطريق الصحيح. ومن المهم كما جاء في تقرير اللجنة المخصصة أن تتواصل هذه الجهود. ومن المسائل الحيوية أيضا أن نسلم بأن نهج تجزئة الحل لا يمكن وحده أن يعالج القضية بصورة فعالة. فالحاجة ماسة الى اتباع نهج شامل حتى يمكن بلوغ العناصر الحاسمة اللازمة لتمكين البلدان الأفريقية من استئناف التنمية على أساس قوي ومستدام. ولا يمكن التوصل الى حل قاطع لمشكلة الديون من غير تطبيق استراتيجية "نهائية" من هذا القبيل.

وتعد التجارة الدولية ولا سيما فيما بعد جولة أوروغواي أداة ممتازة لتوليد حصائل أجنبية ولتعزيز التنمية. وفي الوقت نفسه كان للتحرير السريع للتجارة الدولية وقدوم جولة أوروغواي تأثير سلبي على كثير من البلدان النامية. وقد سبق للأمين العام أن حذر من أن البلدان الأفريقية يمكن أن تتعرض لخسارة تصل الى ٣ بلايين دولار في حصائلها الأجنبية بحلول نهاية القرن. ولذلك فمن الأهمية البالغة أن تراقب منظمة التجارة العالمية

هذه الحالة الحرجة عن كثب وأن تلتمس الحلول لتخفيف وطأة هذه المشكلة. وفي هذا الصدد، نرحب باقتراح أن يدرس مجلس التجارة والتنمية في اجتماعه القادم برنامجا مشتركا بين منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن المساعدة التقنية الى بلدان منتقاة من أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان الأفريقية.

ومن المجالات الأخرى التي يمكن أن يهتم بها المجتمع الدولي على سبيل الأولوية تقديم الدعم لتطوير قدرات الموارد البشرية من أجل تنويع الاقتصادات الأفريقية وخاصة ما يعتمد منها على سلعة أساسية واحدة أو عدد قليل من السلع الأساسية، ومن أجل دعم جهود أفريقيا في التعاون بين بلدان الجنوب. وهذا التعاون يستحق دعم المجتمع الدولي بوسائل مختلفة تشمل الترتيبات الثلاثية. ونحن نحث البلدان المتقدمة النمو على أن تقوم هذه المساندة. ونحن في إندونيسيا، كما كنا في الماضي، ملتزمون تماما بزيادة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. ونواصل تعزيز برامجنا ومشاريعنا للتعاون بين بلدان الجنوب، ولا سيما الأنشطة التي يغلب عليها طابع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مع البلدان الأفريقية. كما نعتزم تعزيز وتوثيق هذه الأنشطة في المستقبل.

وختاما، ثمة حقائق معينة أصبحت جلية لنا - نحن المجتمع الدولي - مع دخولنا النصف الثاني من العقد. فبديهي أن أمامنا قدر كبير من العمل إذا كان لتنفيذ برنامج العمل أن يتكلل بالنجاح. ولتحقيق هذا أرى أن الدعم والمشاركة الدوليين يجب تعزيزهما باتخاذ خطوات محسوسة ومحددة. وإندونيسيا ملتزمة بالدعم الكامل لأي وسائل تيسر التعجيل بتنفيذ برنامج العمل.

**السيد حمدان** (لبنان): تفترض المشاكل التي تعاني منها القارة الأفريقية إجمالا، وإن يكن على شكل متفاوت بين دولها، اهتماما مضاعفا من جانب المجتمع الدولي نظرا للترابط الوثيق في المصالح بين أعضاء هذا المجتمع، وللمصير المشترك الذي يحكمنا جميعا بعد أن أصبح ثابتا أننا نعيش في قرية عالمية لا يمكن فيها للحدود الجغرافية أن تقي الآخرين من الآثار المادية أو الأخلاقية لتلك المشاكل.

إن المشاكل في أفريقيا تؤثر سلبا في البيئة العالمية وتضع ضمير العالم بأسره في مواجهة مع المعاناة الإنسانية المتعاظمة لملايين البشر فيها، سواء بسبب الحروب والنزاعات المتنقلة والتي أدت، إضافى الى مقتل مئات الألوف، الى تدفق الملايين من اللاجئين، أو بسبب ارتفاع معدلات الفقر وسوء التغذية والأمراض المعدية.

وبالمقابل فإن ازدهار دول هذه القارة وتحقيق تنمية قابلة للاستمرار فيها يساهم ولا ريب بدينامية مضاعفة لحركة الاقتصاد العالمي، ويزيد من الرفاه العالمي. فأفريقيا تزخر بموارد هائلة ويمكن أن تتحول من عبء على كاهل المجمع الدولي الى شريك فاعل يزيد من رفاه هذا المجتمع.

ونحن مقتنعون بأن الاستثمار في حل مشاكل القارة الأفريقية استثمار للربحية المستقبلية. صحيح أن العبء الأساسي في حل تلك المشاكل يقع على دول تلك القارة أولا، إلا أن مساعدة المجتمع الدولي تبقى هامة وأساسية لتمكين هذه الدول من تحقيق تلك الحلول.

يبقى الاستثمار في الإنسان الطريق الأمثل نحو الوصول الى تنمية قابلة للاستمرار. فإدارة الموارد وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي رهين بقرار الإنسان. فلا يمكننا أن نقترح مناهج نظرية لإصلاح الخلل وحل المشاكل القائمة، مهما كانت تلك المناهج علمية، ما لم نوفر أولا استجابة الإنسان لها. وقد قطعت أفريقيا شوطا كبيرا في هذا الاتجاه، ولكنها ما زالت بحاجة الى مزيد من البرامج الموجهة نحو الإنسان.

وهذا المبدأ ينطبق بالطبع على كل دول العالم ومناطقه. ولعل هذه القناعة أدت الى تنظيم هذه السلسلة من المؤتمرات العالمية منذ مطلع العقد الحالي والتي توجهت جميعها لغرض بناء الإنسان.

لقد كان لنا شرف العمل فترة في أفريقيا، وترأسنا العام الماضي أيضا فريقا من أعضاء المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة زار بعض دول أفريقيا للاطلاع عن كثب على برامج التعاون التي تقيمها هذه المنظمة هناك. وبكل الأحوال فقد ترسخت قناعتنا أن المشاكل الاجتماعية الموروثة في أفريقيا تبقى العائق الأخطر أمام تنمية قابلة للاستمرار فيها. وإن النجاح في

مواجهة تلك المشاكل لا يمكن أن يتحقق من خلال برامج اقتصادية متفرقة فحسب، بل أيضا من خلال برامج موجهة نحو المجتمعات المحلية لتمكينها وزيادة انخراطها في العملية الإنمائية. ولا شك بأن التكنولوجيا الحديثة توفر أداة فاعلة لتحقيق مثل تلك البرامج، والمطلوب هو توفير هذه التكنولوجيا لأفريقيا وتوفير موارد الدعم المناسبة.

إن التركيز على الجوانب السياسية والإدارية لأنظمة العمل الوطني في أفريقيا يجب أن لا يعمي أبصارنا عن العوائق الموضوعية الكثيرة التي تمنع تحقيق الإصلاحات الهيكلية المنشودة. فالتمثل بتجارب الآخرين يمكن أن يكون مفيدا شرط أن لا يؤخذ بنتائجها فقط بل أيضا بالمراحل المختلفة التي قطعتها. فالديمقراطية ومتطلبات الدفاع عن حقوق الإنسان والقضاء على مظاهر الفساد وإطلاق مفهوم المحاسبة الوطنية، تتطلب كلها وعيا لدى العامة لأنه قبل كل شيء فعل قناعة وليس إكراها. وإن الترقي المطلوب في هذه الإصلاحات يستوجب اعتماد الواقعية ويفترض نمطا من الاجتهاد الطويل الأمد، إضافة الى تعاون إيجابي من المجتمع الدولي. ولقد آن لنا أن نسعى الى شكل آخر في العلاقات الدولية يقوم على أساس التشجيع والتحفيز وليس الردع والتخويف.

هذا بالإضافة الى أنه من غير الإنصاف تحميل أفريقيا وحدها مسؤولية فشل برامج التنمية أو إخفاقها حتى الآن من الوصول الى النتائج المرجوة. فشركاء أفريقيا مسؤولون أيضا عن هذا الفشل. إن تدهور أسعار السلع الأساسية، والاستغلال البشع للشركات عبر الوطنية لمكامن الضعف في تلك الدول لا سيما من خلال تشجيع الإفساد والفساد، ونقص المساعدات الإنمائية الرسمية من المجتمع المانح، ومنع التكنولوجيا الضرورية، وواقع المديونية، ساهمت كلها في إفشال هذه البرامج أيضا. ومن الضروري أن يعيد المجتمع الدولي قراءة العلاقة مع أفريقيا من منطلق المسؤولية المشتركة وليس من منطلق الإغاثة.

إن لبنان، لا يتضامن مع أفريقا لأنه بلد نام فحسب، بل أيضا لأنه تربطه بعدد كبير من دول هذه القارة علاقات عضوية تعود الى ١٣٠ عاما، حيث لنا أعداد كبيرة من أبنائنا المهاجرين الذين استقروا في تلك الدول وانخرطوا في نسيجها الاجتماعي والإنساني قبل النسيج الاقتصادي فصاروا مواطنين هناك. ونحن لا ننسى كيف فتحت هذه الدول أبوابها لاستقبال عشرات الألوف من أبنائنا خلال المحنة التي حصلت بلبنان منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٩١. ولذلك يرتدي البرنامج الخاص لصالح أفريقيا الذي أقرته الأمم المتحدة والتوصيات التي أقرها مؤتمر استعراض منتصف المدة أهمية خاصة بالنسبة إلينا، وندعو بقوة الى الاستجابة الجماعية لتنفيذه وتحقيق تلك التوصيات. ولا يفوتنا أخيرا أن ننوه بالتقديمات والمساعدات وبرامج التعاون التي قامت وتقوم بها الجهات المانحة سواء الدول فرادى أو التنظيمات الإقليمية أو المنظمات الدولية.

**السيدة دنغو** (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أتكلم أمام الجمعية العامة باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين بشأن استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وهو ما استكملناه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ونود أن نغتنم هذه الفرصة أيضا لتهنئة السفير أوادا على توجيهه الناجح لعملية الاستعراض.

وترحب مجموعة السبعة والسبعين والصين بنتائج استعراض منتصف المدة التي أحيلت الى الجمعية العامة مع مذكرة الأمين العام. وفي هذا الصدد، نحيط علما كذلك بتقرير وحدة التفتيش المشتركة، الوارد في الوثيقة A/50/885. وإن تعقد وخطورة مشكلة التنمية الأفريقية تقتضي التفهم والتضامن. والواقع أن استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات يؤكد أنه على الرغم من بعض التغييرات الإيجابية التي بدا أنها برزت في السنوات القليلة الماضية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، فإن الضائقة الشديدة التي تجتاح قارة أفريقيا زاد من تفاقمها المنازعات العديدة في بعض أجزاء القارة. ولهذه الأسباب، فإن مجموعة السبعة والسبعين والصين ما زالت تعتقد اعتقادا راسخا بأن أفريقيا حالة فريدة ستشكل اختبارا للتعاون الدولي من أجل التنمية لفترة من الوقت.

وواصلت غالبية البلدان الأفريقية الاضطلاع بالعديد من التدابير لتحسين أداء اقتصاداتها بهدف تمهيد السبيل أمام المزيد من النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. وانتهجت هذه البلدان سياسة تحول الى

الاقتصاد الكلي وعززت التعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي. وهي تعزز بنشاط الاستثمار الخاص والتعاون بين بلدان الجنوب، واضطلعت كذلك بإصلاحات سياسية واجتماعية بعيدة النطاق، مثل تكثيف عملية إضفاء الطابع الديمقراطي وإشراك المجتمع المدني في عملية التنمية. وعلى الرغم من القيود على الموارد، فإن البلدان الأفريقية تدمج نتائج مختلف المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في خططها وبرامجها الإنمائية الوطنية.

ومن الضروري للبلدان الأفريقية أن تواصل الحصول على قدر كبير من الدعم الخارجي، ولا سيما في شكل المساعدة الإنمائية الرسمية، كي تكون قادرة على تهيئة البيئة الوطنية التمكينية وتوليد الظروف اللازمة لاجتذاب الاستثمار الخارجي وتأسيس قاعدة منتجة تسمح لها بالاشتراك والتنافس بفعالية في السوق الدولية.

وأخيرا، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين مقتنعة بأن التدابير العاجلة والتوصيات المتفق عليها إنما تعبر عن محاولة حقيقية لإيجاد جواب مركز يتيح تنفيذ بعض المجالات الهامة جدا في برنامج الأمم المتحدة الجديد بحلول عام ٢٠٠١. وهذا أقل ما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي لدعم جهود أفريقيا الذاتية.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد من جديد على تضامن مجموعة الـ ٧٧ والصين والتزامها الراسخ بتنمية أفريقيا وبالجهود التي ترمي الى الإسراع بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد وبوصفنا بلدانا نامية، وانطلاقا من روح التعاون بين بلدان الجنوب، نقف على أهبة الاستعداد لتقديم دعمنا الكامل.

**السيد غومبي** (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانجليزية): شاركت جنوب أفريقيا مشاركة نشطة في استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات الذي اختتم مؤخرا، والذي قام في الفترة من ١٦ الى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بتقييم جميع جوانب تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد خلال السنوات الخمس الماضية. ونؤيد نتائج ذلك الاستعراض، ولا سيما تقرير لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

وفي هذا السياق، يود وفدي أن يشكر رئيس لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة، السفير أوادا، ممثل اليابان، على جهوده الدؤوبة لضمان تكليل نتائج استعراض منتصف المدة بالنجاح. ولا يفوتنا أيضا أن نتوجه بالشكر الى نائبي رئيس الفريق العامل، السفير صامويل إنسانالي، ممثل غيانا والسفير أليكس راين، ممثل بلجيكا، وكذلك الى المقرر، السيد دوسان روفينسكي، ممثل الجمهورية التشيكية، على عملهم خلال فترة استعراض منتصف المدة.

ويعتقد وفدي أن مناقشة الجمعية العامة بشأن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات تمثل فرصة طيبة لتسليط الضوء مرة أخرى على التحديات التي تواجه القارة الأفريقية ودور المجتمع الدولي في مساعدة البلدان الأفريقية على مواجهة هذه التحديات. ولذلك فهي مناسبة ذات أهمية كبيرة. وفي هذا الصدد، يود وفدي أيضا أن يشكر الأمين العام على تقريريه (A/51/228 و Add.1). ونعرب أيضا عن تأييدنا الكامل لمشروع القرار المعروض على هذه الجمعية المتعلق باستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

إن نجاح استعراض منتصف المدة هذا يشهد على استمرار التزام المجتمع الدولي بتنمية أفريقيا. وقد برز هذا بوضوح من اشتراك العديد من الوفود والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في استعراض منتصف المدة. ولكن في التحليل النهائي، كانت الجدية والإحساس بالهدف اللذين تميزت بهما مشاركة جميع الوفود الأفريقية في الاستعراض هما اللذان ضمنا أن تكون نتائج العملية ذات أهمية ومعنى حقا بالنسبة لملايين الأفارقة الذين لا يزالون يأملون بغد أفضل خال من الجوع والمرض والأمية.

وفي حين لا يقصد وفدي أن يكرر هنا المناقشة التي جرت خلال استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، نود أن نسترعي انتباه الجمعية الى بعض التوصيات البارزة التي وردت في تقرير اللجنة الجامعة المخصصة. إننا نقر إقرارا كاملا بأن السعي الى تطبيق الديمقراطية، وتعزيز واحترام كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والحكم الصالح، والإصلاح الإداري كلها أمور أساسية لتهيئة بيئة

يمكن في ظلها تحقيق النمو والتنمية المطردين والمستدامين في أفريقيا. ونتفق أيضا اتفاقا تاما مع الفكرة القائلة بأنه من الهام للغاية متابعة وتعميق الإصلاحات الاقتصادية وتحسين الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية بهدف جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة. ولا يمكن أن نكون مغالين مهما شددنا على أهمية الدعم التكميلي التقني والمالي الذي يقدمه المجتمع الدولي في هذا الصدد.

ونشعر بالتشجيع بسبب الاهتمام الذي أولي للحاجة الى التعاون بين أفريقيا والمجتمع الدولي لتعزيز التنمية الأفريقية عن طريق تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق الاستقرار في تدفقات رأس المال الخاص ومنع زعزعة الاستقرار التي تنجم عن التحركات السريعة لهذه التدفقات. ونؤيد التوصية الواردة في تقرير اللجنة الجامعة المخصصة والقائلة إنه يجب ترسيخ دعائم التنمية بإضافة بُعد التنمية البشرية وأن الشعب على رأس اهتمامات المجتمع الدولي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

إن اشتراكنا في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يؤكد الأهمية التي نعلقها على التكامل الاقتصادي دون الإقليمي، بهدف نهائي يتمثل في التنفيذ الكامل لمعاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية. ويتجلى تصميمنا على متابعة التعاون بين بلدان الجنوب في زيادة التعاون بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي. وتعتزم منطقتنا دون الإقليمية توسيع هذا التعاون بين بلدان الجنوب ليشمل مناطق دون إقليمية أخرى في العالم النامي.

ونود أن نؤكد من جديد على اعتقادنا الراسخ بأن أكبر تحد أمام المجتمع الدولي فيما يتعلق بتنمية أفريقيا هو مواجهة التنين ذي الرأسين المتمثل في عبء الدين الخارجي الساحق الذي يثقل كاهل أفريقيا واعتماد اقتصاداتها بصورة مفرطة على السلع الأولية. والى أن يتم التصدي لهذين التحديين بوجه خاص ستظل قدرة أفريقيا على تعبئة الموارد على الصعيد المحلي معاقة، وسيصبح اعتمادها على المساعدة الإنمائية الرسمية غير الثابتة والمتضائلة وتدفقات الموارد الخارجية إليها أمرا لا مفر منه.

وفي الختام، أقول إن هذين المجالين ينطويان على أهمية قصوى بالنسبة لأهداف ومقاصد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ولا بد للمجتمع الدولي أن يعالجهما بفعالية خلال السنوات المتبقية من البرنامج الجديد. ونؤكد أيضا على أهمية تنفيذ التوصيات كما اتفق عليها خلال استعراض منتصف المدة، ولتعزيز تحقيق هذا الهدف، نؤكد على الحاجة الى إنشاء آلية مناسبة للمتابعة والرصد والتقييم لتعمل في جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإن رأينا المدروس هو أن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا يمكن أن تؤدي دورا كبيرا بوصفها أداة مكملة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وفي غضون ذلك، نتطلع الى التنفيذ الناجح لبرنامج الأمم المتحدة الجديد والى تقييمه واستعراضه النهائي في عام ٢٠٠٢.

**السيد جالو** (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أحاط وفدي علما كما يجب بتقرير اللجنة الجامعة المخصصة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وننوه أيضا بالقيادة المتميزة لهذه اللجنة برئاسة السفير هيساشي أوادا ممثل اليابان ونائبيه المقتدرين، السفير إنسانالي، ممثل غيانا، والسفير راين، ممثل بلجيكا، والسفير رواكا، ممثل غابون.

ويؤيد وفدي تأييدا تاما مشروع القرار الخاص بالموضوع، ويوصي بقوة بأن تعتمده الجمعية العامة بالإجماع كتعبير عن دعم المجتمع الدولي المستمر لبرنامج الأمم المتحدة الجديد. وتؤكد من جديد نتيجة استعراض منتصف المدة لهذا البرنامج، في جملة أمور، الميثاق الدائم بين أفريقيا والمجتمع الدولي لضمان تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد وتحقيق أهدافه ومقاصده في إطار الوقت المحدد. وقد أكد استعراض منتصف المدة أن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد خلال النصف الثاني من مرحلة تنفيذه سيتطلب تمسكا أكبر بالالتزامات المعطاة وتوفيرا للموارد المطلوبة بقدر أكبر وبصورة ثابتة، مما يخلق بيئة مواتية لتحقيق أهدافه بنجاح ويضمن وجود نهج متماسك ومنسق على نحو فعال أكثر لعملية التنفيذ.

ووفقا لتقرير استعراض منتصف المدة، لا تزال المستويات المقدرة لتعبئة الموارد للبرنامج الجديد بعيدة البلوغ، ولا تزال الأهداف الإنمائية الرئيسية غير محققة، ولا سيما هدف تحقيق معدل نمو سنوي من إجمالي الناتج القومي الحقيقي متوسطه ٦ في المائة على الأقل في البلدان الأفريقية.

لقد كان تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد موضوع نظر مستمر من جانب الجمعية العامة وهيئات أخرى في الأمم المتحدة، مما يعزز الأهمية المعلقة على التنفيذ الناجح للبرنامج الجديد ويسلم في الوقت ذاته بجوانب قوته وضعفه. ويعتبر عبء الدين أحد العناصر الرئيسية التي تعوق التنفيذ الناجح لبرنامج الأمم المتحدة الجديد وتعرقل الانتعاش الاقتصادي المعجل في أفريقيا، وحجمه مستمر في النمو بالرغم من إجراءات خفض الدين التي نفذت منذ بداية البرنامج الجديد. ولهذا، فمن الأهمية بمكان صياغة مبادرات جديدة تتجاوز أحكام تورنتو، ومبادرة ترينيداد وتوباغو المعززة، وأحكام نابلي، وبرامج تخفيف الدين الثنائية والمتعددة الأطراف والمبادرات السوقية الحالية لإعادة تشكيل الدين الخاص.

ولم يحقق تنفيذ المجتمع الدولي لمبادرات خفض الدين، المعتمدة في التسعينات النتائج الإيجابية المنشودة بالكامل. فقد أخفقت هذه المبادرات في أن تبلغ نفس حجم وتعقيد عبء الدين الخارجي لأفريقيا. ونلاحظ أن الدين الثنائي يرتفع باستمرار ولا يزال العنصر الرئيسي في الدين الخارجي في أفريقيا. إلا أن معاملة التخفيف التي طبقت حتى الآن فشلت، باستثناء إعطاء البلدان الأفريقية شعورا مؤقتا بالارتياح من عبء دينها الثنائي في توفير الإسعاف الكافي لجميع الدول الأفريقية، بصرف النظر عن تصنيفها كبلدان متوسطة الدخل، أو بلدان ذات دين خفيف أو بلدان مثقلة بالدين.

وثانيا، تزداد هذه الحالة تعقيدا نتيجة المتأخرات المتنامية باستمرار المتعلقة بخدمة الدين. وقد أدى فشل أفريقيا في الوفاء بالتزامات دينها الخارجي الى تآكل الثقة في الاقتصادات الأفريقية وجعل من الصعب نتيجة لذلك اجتذاب استثمار جديد من مصادر غير المؤسسات المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، لا تزال حالة الدين دون تغيير مما يبعث على خيبة الأمل، رغم جهود أفريقيا والمجتمع الدولي المشتركة الهادفة الى وضع مبادرة أو استراتيجية مناسبة ومقبولة لتخفيف الدين. وقد استمر دين أفريقيا الخارجي في الارتفاع وقد تجاوز ٣١٠ بليون دولار في عام ١٩٩٤. وقد تمكن زميلي ممثل غانا من تأكيد أنه بلغ الآن ٣٢٠ بليون دولار. وقد بلغت خدمة الدين الآن ما متوسطه ٢٨ بليون دولار، وهذا يتجاوز كثيرا الهدف السنوي الموصى به في برنامج الأمم المتحدة الجديد وهو ٩ بلايين دولار.

ويمثل انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر واحدا من الآثار الناجمة عن عبء الدين ويشكل عاملا آخر يعمل ضد التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي في البلدان الأفريقية. وتبين السجلات أنه بينما كان الاستثمار الأجنبي المباشر يتنامى بشكل ملموس في مناطق أخرى من العالم في التسعينات، فإنه لم يسجل نموا ملحوظا في الحجم في أفريقيا، وفي هذه العملية، فشل أيضا في أن يدخل الى المنطقة نقل التكنولوجيا والمهارات البشرية التي تصاحبه.

وخلال هذا العقد، تلقت أفريقيا أقل من ٢ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما أبقى مستوى التدفق عند حوالي ٣ بلايين دولار في السنة. وهذا المستوى المنخفض من الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، الذي يتركز أساسا على البترول وصناعات التعدين يدل على إخفاق في مواجهة الالتزامات والأهداف المحددة بموجب برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية. وقد أثر انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة خطيرة على قدرة أفريقيا على تسويق منتجاتها بقيمتها. وتحسين الخبرة التقنية في مختلف قطاعات الاقتصاد، والاحتفاظ بجاذبية إمكانياتها الاستثمارية.

وقد حد من فوائد أفريقيا المتراكمة من عولمة التجارة وتحريرها ضيق مشاركة أفريقيا في التجارة العالمية وقوى السوق العالمية المعاكسة، بما يتناقض مع أهداف برنامج الأمم المتحدة الجديد، واتفاقات جولة أوروغواي والمعاملة التساهلية الأخرى المقدمة من جانب شركاء التنمية. وتبلغ صادرات أفريقيا أقل من ٣ في المائة من إجمالي حجم التجارة العالمية نتيجة للتعريفات والقيود المفروضة على دخول المنتجات والتي لم تلغ رغم الالتزامات المعطاة في إطار البرنامج الجديد.

وقد بذلت أفريقيا جهودا مرموقة من أجل تحقيق أهداف البرنامج الجديد وفقا لالتزاماتها ومسؤولياتها المختلفة. وفي هذا السياق، نلاحظ أن عملية تطبيق الديمقراطية في أفريقيا قد ازدادت سرعة خلال الفترة، مع إيلاء اهتمام أكبر لمبادئ الحكم المقبولة، والديمقراطية، وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمحافظة عليها. وفي نفس الاتجاه، تخصص الحكومات الأفريقية من ميزانياتها الوطنية اعتمادات أكبر من ذي قبل لبناء هياكلها الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، ولا سيما لتعزيز قطاعات الصحة، والتعليم، والعمالة، والبيئة، والاتصالات والنقل. ولا تزال المكاسب المحققة من هذه الاستثمارات منخفضة، ويرجع هذا أساسا الى الموارد المحدودة المخصصة، بالإضافة الى وجود عوامل أخرى تقاوم التنمية المستدامة في هذه المجالات.

وهناك عامل مقترن بهذه العقبات وهو الفقر. فالفقر منتشر على نطاق واسع في أفريقيا وقد أثر على نحو خطير على جهود أفريقيا لتحقيق التنمية البشرية المستدامة والنمو والانتعاش الاقتصاديين. وقد أضاف عدم صياغة استراتيجية فعالة للقضاء على الفقر في أفريقيا الى مشكلة الفقر المتنامية. إن التزام المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر، المعتمد في كوبنهاغن في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ينبغي أن يضمن، في إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، تقديم مساعدة وموارد أكبر للقضاء على الفقر في أفريقيا، التي تلهث الآن وراء مناطق العالم الأخرى في النضال ضد الفقر المدقع والتغلب عليه.

وسيتطلب تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات خلال النصف الثاني من البرنامج أن تبذل أفريقيا والمجتمع الدولي جهودا كبيرة بغية التغلب على العقبات وجوانب النقص التي تم تحديدها؛ ويجب الانطلاق من النجاحات التي حققها برنامج الأمم المتحدة الجديد حتى الآن. وتوجد أيضا حاجة إلى أن يبقى الشركاء متمسكين بمسؤولياتهم والتزاماتهم الجماعية، وهو أمر ذو أهمية حاسمة بالنسبة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد تنفيذا كاملا وناجحا. ويتوقع أن تكون مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل افريقيا، التي تسرع في تنفيذها مؤخرا، مكملة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد وأن توفر له الحافز الذي يفتقر إليه جدا لكفالة تنفيذه تنفيذا فعالا.

ويبقى الشاغل الرئيسي المتعلق بالتنفيذ الناجح لبرنامج الأمم المتحدة الجديد مسؤولية أفريقيا، التي ينبغي أن تواصل، في جملة اعتبارات، بذل جهودها من أجل النجاح في تعبئة المبلغ الإجمالي المطلوب وقدره ٨٢,٥ بليون دولار. وينبغي أن يكون تيسير التنفيذ الفعال لبرنامج الأمم المتحدة الجديد بغية تحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية ومستويات المعيشة في البلدان الأفريقية من خلال النمو الاقتصادي أحد شواغل والتزامات المجتمع الدولي.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥